



رصد الاقتصاد والاستثمار السعودي



“هدفنا الأول أن تكون بلادنا نموذجاً ناجحاً ورائداً في العالم على كافة الأصعدة، وسأعمل معكم على تحقيق ذلك”

- خادم الحرمين الشريفين
الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود



“إن بلادنا تمتلك قدرات استثمارية ضخمة،
وسنسعى إلى أن تكون محركاً لاقتصادنا ومورداً إضافياً لبلادنا”

- صاحب السمو الملكي ولي العهد
الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود



المحتويات

4	<u>الملخص التنفيذي</u>
6	<u>القسم الأول: الاقتصاد العالمي</u>
7	<u>أولاً: النمو الاقتصادي</u>
10	<u>ثانياً: أسواق النفط</u>
11	<u>القسم الثاني: الاقتصاد السعودي</u>
12	<u>أولاً: متانة الاقتصاد السعودي، والتوقعات المحلية والدولية</u>
12	<u>ثانياً: الأداء الفعلي للاقتصاد المحلي</u>
12	<u>1. القطاع الحقيقي</u>
14	<u>2. القطاع النقدي</u>
15	<u>3. السوق المالية</u>
16	<u>4. القطاع الخارجي (ميزان المدفوعات)</u>
17	<u>5. المالية العامة</u>
18	<u>6. مؤشرات اقتصادية مختارة</u>
22	<u>القسم الثالث: تمكين الاستثمار وتحسين جاذبية البيئة الاستثمارية في المملكة</u>
23	<u>أولاً: الاستثمار في المملكة</u>
29	<u>ثانياً: رصد تطورات مؤشرات الاستثمار في المملكة</u>
30	<u>ثالثاً: المملكة في المؤشرات الدولية</u>
32	<u>رابعاً: الجهود في دعم بيئة الاستثمار في المملكة</u>
38	<u>خامساً: أهم التشريعات ذات العلاقة بالاستثمار</u>
40	<u>سادساً: أبرز مبادرات المملكة في دعم الاستثمار</u>
42	<u>القسم الرابع: لمحة استثمارية عن المناطق والقطاعات والمشاريع الواعدة في المملكة "القطاع الرياضي"</u>
43	<u>أولاً: القطاع الرياضي ورؤية السعودية 2030</u>
45	<u>ثانياً: استراتيجيات وأبرز مبادرات القطاع الرياضي في المملكة خلال الفترة 2020-2022م</u>
48	<u>ثالثاً: أهم الإنجازات في القطاع الرياضي في المملكة خلال الفترة 2020-فبراير 2023م</u>
49	<u>رابعاً: أبرز الفعاليات والمحافل الرياضية في المملكة خلال العام 2022م</u>
50	<u>خامساً: الاستثمار في قطاع الرياضة في المملكة</u>



الملخص التنفيذي (2/1)

- أشار صندوق النقد الدولي في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لشهر يناير لعام 2023م إلى توقع نمو الاقتصاد العالمي بنسبة 3.4% لعام 2022م، في حين يقدّر الصندوق نمو الاقتصاد العالمي لعام 2023م بحوالي 2.9%.
- بحسب توقعات صندوق النقد الدولي، تأتي المملكة العربية السعودية في مقدمة الدول المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لعام 2022م حيث يقدر بحوالي 8.7%. في حين توقع الصندوق نمو اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية بحوالي 3.9% لنفس العام واقتصادات الدول المتقدمة بنحو 2.7%.
- حقق مؤشر مديري المشتريات للإنتاج الصناعي في المملكة العربية السعودية ارتفاعاً في الربع الرابع من العام 2022م بنحو 2.4% مقارنة بالربع المماثل من العام السابق، في حين سجلت كلاً من الصين وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة واليابان ودول الاتحاد الأوروبي انخفاضاً في المؤشر خلال نفس الفترة.
- وفقاً للتقديرات السريعة للربع الرابع من العام 2022م، الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء، سجّل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمملكة نمواً بنسبة 5.4%، مقارنة بالربع المماثل من العام السابق مدعوماً بالنمو في كلاً من الأنشطة النفطية و الأنشطة غير النفطية حيث حققت ارتفاعاً بنحو 6.1% و 6.2% على التوالي.
- ارتفعت مبيعات نقاط البيع ومدفوعات سداد بنسبة 15.0% و 17.7% على التوالي خلال الربع الرابع من العام 2022م مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، في حين سجّلت السحوبات النقدية انخفاضاً بنسبة 1.8%، وذلك نتيجة لتغير سلوك المستهلك والتحول من التعاملات الورقية إلى التعاملات الرقمية عبر نقاط البيع.
- ارتفع معدل البطالة للسعوديين إلى 9.9% في الربع الثالث من العام 2022م، مقارنة بنسبة 9.7% في الربع الثاني من العام 2022م، في حين استقر إجمالي معدلات البطالة عند 5.8% في الربع الثالث من العام 2022م، دون تغيير عن الربع الماضي.
- سجّل عرض النقود ارتفاعاً بنسبة 8.1% في الربع الرابع من العام 2022م مقارنة بنفس الفترة من العام السابق؛ مدفوعاً بنمو الودائع الزمنية والادخارية بنسبة 32.2%، ونمو الودائع الأخرى شبه النقدية بنسبة 25.5%.
- بلغ معدل التضخم نسبة 3.1% في الربع الرابع من العام 2022م مقارنة بنفس الفترة من العام السابق؛ مدفوعاً بنمو السكن والمياه والكهرباء والغاز وغيرها بنسبة 4.6%، تليها أسعار الأغذية والمشروبات بنسبة 4.0%.
- انخفض مؤشر السوق السعودي الرئيسي (تاسي) بنهاية الربع الرابع من العام 2022م بنحو 7.2% مقارنةً بالفترة المماثلة من العام السابق، في حين سجّل مؤشر السوق الموازي (نمو) انخفاضاً بنسبة 25.3% خلال نفس الفترة.
- سجّل الحساب الجاري لميزان المدفوعات فائضاً بلغت قيمته 177.5 مليار ريال في الربع الثالث من العام 2022م، أي ما نسبته 17.1% من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي، وذلك مقابل فائض بلغت قيمته 62.8 مليار ريال في نفس الفترة من العام السابق.
- حققت الصادرات السلعية في الربع الثالث من العام 2022م ارتفاعاً بنسبة 46.1% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، وذلك نتيجة لارتفاع الصادرات النفطية إلى 321.3 مليار ريال، كما سجلت الواردات السلعية ارتفاعاً بنسبة 25.1% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق.



الملخص التنفيذي (2/2)

- بحسب بيان الميزانية العامة للدولة للعام المالي 2023م، قُدرت الإيرادات الحكومية بنحو 284 مليار ريال في الربع الرابع من العام 2022م، محققةً نمواً بمعدل 5.4% على أساس سنوي، مدفوعةً بارتفاع الإيرادات النفطية. وبالمقابل، تُقدر النفقات الحكومية بنحو 331 مليار ريال منخفضة بنسبة 1.8% على أساس سنوي، وبناءً على ذلك من المقدّر تحقيق الميزانية في الربع من العام 2022م عجزاً بحوالي 48 مليار ريال.
- سجّل إجمالي تكوين رأس المال الثابت الاسمي حوالي 268 مليار ريال، بارتفاع يُقدّر بنحو 38.2% في الربع الثالث من العام 2022م على أساس سنوي؛ مدفوعاً بارتفاع تكوين رأس المال الثابت للقطاع الحكومي بنسبة 50.8% ونمو تكوين رأس المال الثابت للقطاع غير الحكومي بحوالي 36.2%.
- سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المملكة نحو 7.2 مليار ريال سعودي في الربع الثالث من عام 2022م، بنمو يُقدر بنحو 10.7% مقارنةً بنفس الربع من العام السابق.
- تُشير البيانات الاستثمارية الصادرة عن وزارة الاستثمار إلى إتمام 218 صفقة استثمارية خلال العام 2022م، مقارنةً بنحو 112 صفقة خلال العام السابق، مسجلةً ارتفاعاً بنحو 94.6%.
- حققت التراخيص الاستثمارية المُصدرة في الربع الرابع من العام 2022م ارتفاعاً بنسبة 30.9% بنحو 1,278 ترخيص مقارنةً بنحو 976 ترخيصاً بالفترة المماثلة من العام السابق (بعد استبعاد التراخيص المُصدرة بموجب حملة تصحيح أوضاع مخالف نظام مكافحة التستر التجاري).
- أسهمت الجهود المبذولة في تحسين البيئة الاستثمارية وجذب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز الاستثمارات المحلية في تحقيق مستهدفات الاستراتيجية الوطنية للاستثمار، حيث حققت ما نسبته 112.4% من مستهدف إجمالي الاستثمارات، كما حققت 172.3% من مستهدف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2021م.
- حققت المملكة مراكز متقدمة في عدد من المؤشرات الدولية في العام 2022م، حيث حصلت على المركز الخامس في مؤشر إيدلمان للثقة، كما حصلت على المركز الثاني في مؤشر ثقة المستهلك لشهر يناير 2023م.
- تقوم وزارة الاستثمار وبالتنسيق مع الجهات الحكومية الأخرى بدور جوهري في الترويج للاستثمار وجذب المستثمرين من خلال التنظيم والمشاركة في عدد من الفعاليات بأكثر من 53 فعالية خلال الربع الرابع من عام 2022م في مختلف المجالات، مثل: قطاع النقل والخدمات اللوجستية، وقطاع الطاقة المتجددة، وقطاع البنية التحتية، وقطاع السياحة والضيافة، وقطاع الزراعة، وقطاع الرعاية الصحية، وقطاع الصناعة، وقطاع الحديد والصلب، بالإضافة إلى المشاركة بالعديد من منتديات الاستثمار بين المملكة وعدد من الدول.
- تم تسليط الضوء في قسم لمحة استثمارية عن المناطق والقطاعات والمشاريع الواعدة في المملكة على القطاع الرياضي والذي حظي باهتمام كبير يتضح من خلال رؤية السعودية 2030 والاستراتيجيات والمبادرات التي أطلقت، ومنها: استراتيجية دعم الاتحادات الرياضية السعودية، وبرنامج تطوير رياضي النخبة، والاتحاد السعودي للرياضة للجميع، كما حقق القطاع العديد من الإنجازات خلال الفترة (2020-2022)م، والتي ستسهم في الترويج للمملكة في جوانب رياضية وسياحية واستثمارية، مثل الفورمولا 1، ووالي داكار.



01

الاقتصاد العالمي





القسم الأول: الاقتصاد العالمي

أولاً: النمو الاقتصادي

1. توقعات الاقتصاد العالمي

أشار تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي لشهر يناير من العام إلى نمو الاقتصاد العالمي لعام 2022م بنسبة 3.4%، وهو أعلى من توقعاته المنشورة في أكتوبر من العام الماضي بـ 0.2%. كما نشر الصندوق في تقريره الأخير توقعاته لنمو الاقتصاد العالمي لعامي 2023م و 2024م تبلغ 2.9% و 3.1% على التوالي.

عزى الصندوق توقعاته المتباطئة لعام 2023م إلى أسعار الفائدة العالمية المرتفعة والتي ستؤثر بدورها على تباطؤ الاقتصاد العالمي لاسيما الاقتصادات المتقدمة. بينما توقع الصندوق نموًا أعلى للاقتصادات الصاعدة والنامية خصوصًا مع بداية عودة الصين للإنتاج. وقد انعكس ذلك على توقعات الصندوق للاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، حيث بلغت نسبة النمو المتوقعة للاقتصادات المتقدمة لعام 2023م 1.2% مقارنةً بالنمو المقدر لعام 2022م والذي بلغ 2.7%.

في حين بلغت معدلات النمو المتوقعة لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية 4.0% مقارنةً بنمو عام 2022م والذي يقدر بنحو 3.9%.

ومن المتوقع أن يؤثر التنبؤ بتعافي الاقتصاد العالمي من آثار الصراعات الجيوسياسية واستجابة التضخم للتدابير المتبعة من البنوك المركزية والحكومات على توقعات الصندوق لعام 2024م. حيث بلغت نسبة النمو المتوقعة لكل من الاقتصادات المتقدمة والاقتصادات الناشئة والنامية في عام 2024م 1.4% و 4.2% على التوالي.

وتجدر الإشارة أنه بحسب توقعات صندوق النقد الدولي، تأتي المملكة العربية السعودية في مقدمة الدول المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لعام 2022م.

2024**	2023**	2022*	2021 (فعلي)	معدلات النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، سنوي، %)
3.1	2.9	3.4	6.2	الاقتصاد العالمي
1.4	1.2	2.7	5.4	الدول المتقدمة
4.2	4.0	3.9	6.7	اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية
3.4	2.6	8.7	3.2	المملكة العربية السعودية
1.0	1.4	2.0	5.9	الولايات المتحدة
4.5	5.2	3.0	8.4	الصين
0.9	1.8	1.4	2.1	اليابان
6.8	6.1	6.8	8.7	الهند
1.6	0.7	3.5	5.3	منطقة اليورو

المصدر: تقرير صندوق النقد الدولي (آفاق الاقتصاد العالمي يناير 2023م)، الهيئة العامة للإحصاء، المكاتب الإحصائية الرسمية للدول.
*تقديرات
**توقعات

2. التضخم

أشارت تقديرات صندوق النقد الدولي إلى ارتفاع معدل التضخم خلال العام 2023م بنحو 4.6% في الاقتصادات المتقدمة، و 8.1% في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. في حين أشارت تقديرات الصندوق إلى تسجيل التضخم نمواً بمعدل 2.2% في المملكة خلال نفس العام.

معدل التضخم (نسبة مئوية%)	2024*	2023*	2022	2021 (فعلي)
الاقتصادات المتقدمة	2.6	4.6	7.3	3.1
اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية	5.5	8.1	9.9	5.9
المملكة العربية السعودية	2.0	2.2	2.7	3.1

المصدر: تقرير صندوق النقد الدولي (آفاق الاقتصاد العالمي يناير 2023م، أكتوبر 2022م).
*توقعات

3. الاستثمار العالمي

بحسب بيانات صندوق النقد الدولي المنشورة في أكتوبر 2022م، فمن المتوقع أن تبلغ نسبة الاستثمار العالمي إلى الناتج العالمي الإجمالي نحو 27.8% في عام 2023م متراجعاً بحوالي 0.2% عن العام السابق. هذا التراجع انعكس أيضاً على توقعات الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي في كلاً من مجموعة الدول الصناعية السبع أو الاقتصادات المتقدمة (G7) والاتحاد الأوروبي لعامي 2023 و 2024م، في حين حافظت الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية على حصتها.

نسبة الاستثمار من الناتج الإجمالي (نسبة مئوية%)	2024*	2023*	2022	2021 (فعلي)
الاقتصاد العالمي	27.8	27.8	28.0	27.1
اقتصادات المتقدمة (دول الـ G7)	21.8	21.9	22.4	22.0
الاتحاد الأوروبي	22.5	22.7	23.5	23.1
الأسواق الصاعدة والاقتصادات الناشئة	34.2	34.2	34.3	33.3

المصدر: تقرير صندوق النقد الدولي، أكتوبر 2022م.
*توقعات

وبحسب آخر بيانات صادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية سجّلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي في الربع الثالث من عام 2022م ارتفاعاً بنحو 18.3% مقارنةً بالربع الثالث من عام 2021م، وتشير البيانات إلى أن معدلات النمو متباطئة عالمياً وفي دول الـ OECD حيث حققت نمواً يقدر بـ 169.2% متراجعاً عن النمو المتوقع في عام 2021م. هذا وارتفع معدل نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي بنحو 191.7% في دول الاتحاد الأوروبي. وقد حققت المملكة بحسب بيانات البنك المركزي نمواً بمقدار 10.7% متباطئاً عن النمو المتوقع في نفس الفترة من العام السابق.

معدل نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي للداخل (نسبة مئوية%)	2022 Q3	2021 Q3	2020 Q3
الاستثمار العالمي	18.3	70.6	-51.3
دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	169.2	277.5	-90.4
دول الاتحاد الأوروبي	191.7	-227.6	-119.8
المملكة العربية السعودية	10.7	58.8	-5.4

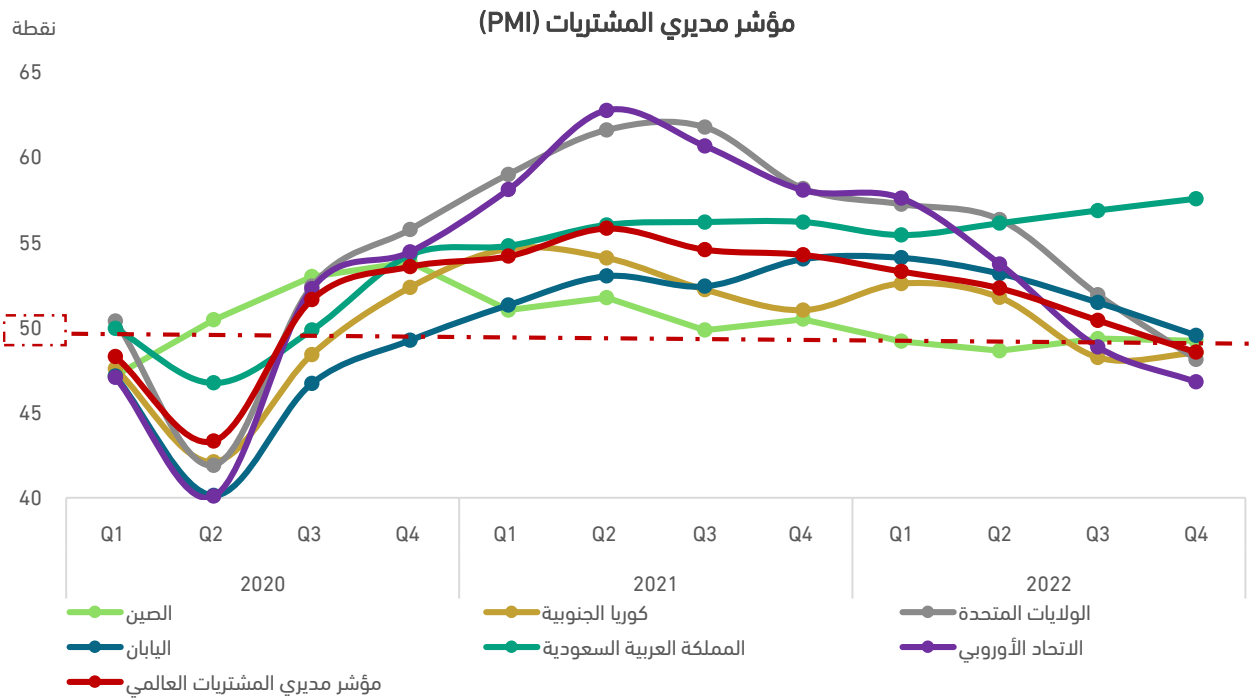
المصدر: OECD، البنك المركزي السعودي، صندوق النقد الدولي.

4. مؤشر مديري المشتريات العالمي

في حين شهدت المملكة العربية السعودية ارتفاعاً في المؤشر بنسبة 2.4% خلال نفس الفترة. وتجدر الإشارة إلى أن الانخفاض المتواصل في قيم المؤشر للدول المختارة يأتي متزامناً مع ارتفاع حالات عدم اليقين لدى المستثمرين نتيجة للسياسات النقدية الانكماشية التي اتبعتها البنوك المركزية وأوصى بها صندوق النقد الدولي.

سجل مؤشر مديري المشتريات للإنتاج الصناعي العالمي في الربع الرابع من عام 2022م تراجعاً بحوالي 10.5% على أساس سنوي عند متوسط 48.5 نقطة مقارنةً بمتوسط 54.2 نقطة في الربع المماثل من العام السابق.

وأظهرت كل من بيانات الصين وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي واليابان انخفاضاً في مؤشر مديري المشتريات خلال الربع الرابع من العام 2022م مقارنةً بالربع المماثل من العام السابق.



في حال كان المؤشر < 50 نقطة فإنه يوضح تحسن مقارنةً بالشهر السابق

ثانياً: أسواق النفط

كما سجل متوسط إنتاج النفط في المملكة ارتفاعاً خلال الربع الرابع من العام 2022م بنحو 7.7% مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق، ليصل إلى إجمالي متوسط 10.6 مليون برميل/يومياً في الربع الرابع.

وأشارت بيانات أوبك السنوية إلى ارتفاع أسعار خام برنت في العام 2022م ليصل إلى متوسط 99.0 دولاراً/برميل، مقارنةً بمتوسط 71.0 دولاراً/برميل في العام 2021م، مسجلةً نمواً سنوياً بحوالي 39.9%. وبالمقابل، نما متوسط الإنتاج في المملكة بحوالي 15.5% خلال نفس الفترة ليصل إلى متوسط 10.5 مليون برميل/يومياً مقارنةً بمتوسط 9.1 مليون برميل/يومياً في عام 2021م.

ويتوقع تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي لشهر يناير 2023م، انخفاض أسعار النفط بنحو 16% في عام 2023م، مدفوعةً باستمرار توقع ارتفاع أسعار الفائدة العالمية لعام 2023م، نتيجةً للسياسات النقدية التي اتبعتها البنوك المركزية للحد من آثار ارتفاع مستويات التضخم الناتجة من الحرب الروسية-الأوكرانية على أسواق النفط.

شهد سوق النفط العالمي منذ بداية العام 2022م عدداً من التحديات التي أدت إلى تباين النظرة المستقبلية لأسواق النفط؛ وتتمثل هذه التحديات في حالات عدم اليقين حول تأثير تطورات الأوضاع الاقتصادية والجيوسياسية العالمية، بالإضافة إلى مخاوف ضعف الطلب بسبب عودة تفشي فيروس "كوفيد-19" في الصين، واتخاذها عدد من السياسات والإجراءات والاحترازية، كما أن تشديد الاحتياطي الفيدرالي على السياسة النقدية ساهم في ارتفاع الدولار الأمريكي إلى مستويات قياسية زادت من حالات عدم اليقين. وعلى الصعيد الآخر، يشهد الاقتصاد العالمي تحسناً يتمثل في تخفيف القيود المفروضة عالمياً على سلاسل الإمداد، بالإضافة إلى تراجع أسعار الشحن البحري للحاويات، مما قد ينعكس على انخفاض تكاليف الاستثمار وعودة الطلب على النفط لمستويات مستقرة.

وبالنظر إلى الأداء الفعلي لأسواق النفط، يشير تقرير منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، إلى ارتفاع متوسط أسعار خام برنت في الربع الرابع من العام 2022م، مسجلاً نمواً بحوالي 11.2% مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق؛ وذلك نتيجةً لعدم استقرار أسواق الطاقة، والآثار المترتبة جراء العقوبات الاقتصادية الغربية على روسيا وتأثيرها على إنتاج النفط الروسي.

مليون برميل
يومياً

متوسط أسعار خام برنت وإنتاج المملكة للنفط

دولاراً برميل





02

الاقتصاد السعودي

القسم الثاني: الاقتصاد السعودي

أولاً: متانة الاقتصاد السعودي، والتوقعات المحلية والدولية

تؤكد التقارير الصادرة عن الجهات المحلية والمنظمات الدولية على سير الاقتصاد السعودي بخطى ثابتة نحو الازدهار والنمو الاقتصادي وتحقيق المزيد من الإنجازات على مستوى العالم. حيث تعد المملكة من أسرع الاقتصادات الرئيسية نمواً في عام 2022م.

وتُشير توقعات صندوق النقد الدولي الصادرة في شهر يناير من العام 2023م إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمملكة بنسبة 8.7% و 2.6% لعامي 2022م و 2023م على التوالي. كما توقع البنك الدولي نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمملكة بنحو 8.3% و 3.7% لعامي 2022م و 2023م على التوالي. بالمقابل تُشير توقعات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمملكة بنحو 9.8% و 5.0% لعامي 2022م و 2023م على التوالي، ومن المهم الإشارة إلى أن توقعات عام 2023م جاءت متراجعة عن عام 2022م في جميع تقارير المنظمات الدولية، وذلك لوجود توقعات بتباطؤ الاقتصاد العالمي، الأمر الذي قد يؤثر بدوره على نمو الاقتصاد السعودي.

كما أظهرت توقعات بيان الميزانية للعام المالي 2023م الصادر عن وزارة المالية إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المملكة بنحو 8.5% و 3.1% لعامي 2022م و 2023م على التوالي، مما يجعلها قريبة من التوقعات العالمية، والجدير بالذكر وأنه بتحقيق هذه التوقعات يُصبح اقتصاد المملكة من أعلى الاقتصادات نمواً على مستوى العالم، والأعلى على مستوى دول مجموعة العشرين.

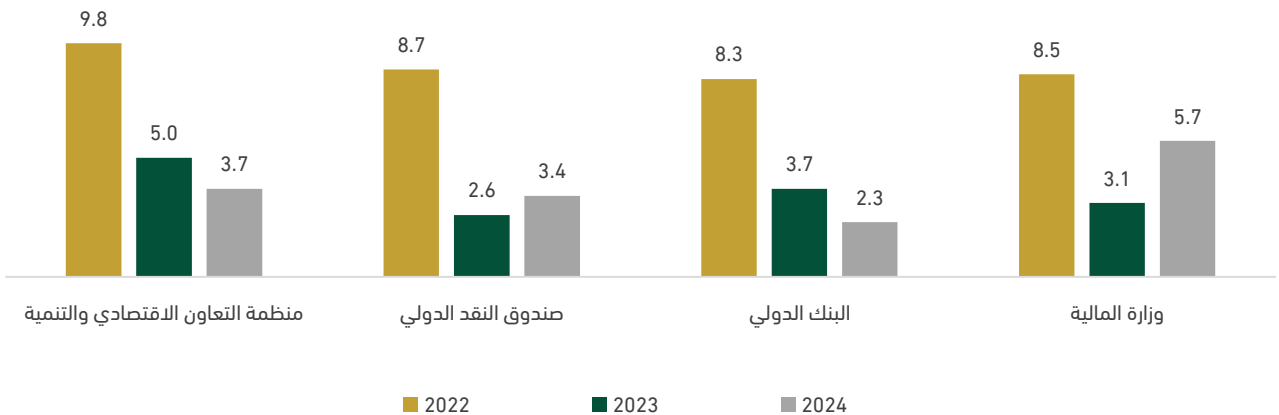
ثانياً: الأداء الفعلي للاقتصاد المحلي 1. القطاع الحقيقي

وفقاً للتقديرات السريعة الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء للناتج المحلي الإجمالي لعام 2022م، سجّل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نمواً بنسبة 8.7% مقارنة بالعام السابق؛ يعزى ذلك إلى النمو الملحوظ في الأنشطة النفطية بنسبة 15.4%، نتيجة لزيادة المملكة من إنتاج النفط وفقاً للاتفاقية المتبعة من قبل أعضاء منظمة دول أوبك+ والتي تقتضي بالزيادة التدريجية للإنتاج تبعاً لزيادة الطلب العالمي على النفط، كما سجّل كلاً من الأنشطة غير النفطية** و الأنشطة الحكومية ارتفاعاً بنسبة 5.4% و 2.2% على التوالي مقارنة بالعام السابق.

كما تشير التقديرات السريعة للناتج المحلي الإجمالي للربع الرابع من العام 2022م، إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 5.4% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق؛ ويعود ذلك إلى النمو الإيجابي الذي حققته كلاً من الأنشطة غير النفطية** والأنشطة النفطية بنسبة 6.2% و 6.1% على التوالي مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، بالإضافة إلى ارتفاع أنشطة الخدمات الحكومية بنحو 1.8% خلال نفس الفترة.

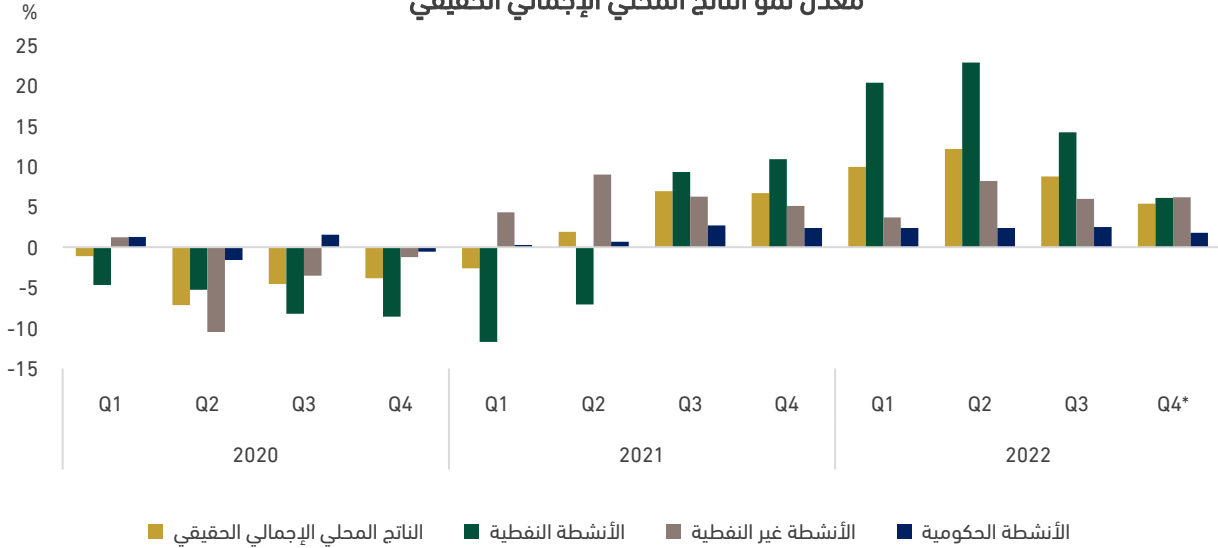
** تم اعتماد مسمى "الأنشطة النفطية والأنشطة غير النفطية والأنشطة الحكومية" حسب تصنيف الهيئة العامة للإحصاء والمحدث الصادر في تاريخ 14 ديسمبر من العام 2021م (وعوضاً عن القطاعات التنظيمية).

توقعات نمو الاقتصاد السعودي (%)



المصدر: تقرير صندوق النقد الدولي (آفاق الاقتصاد العالمي يناير 2023م)، تقرير البنك الدولي (الاتفاق الاقتصادية العالمية يناير 2023م)، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (الاتفاق الاقتصادية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، نوفمبر 2022م)، وزارة المالية، بيان الميزانية العامة للدولة للعام المالي 1444-1445هـ (2023م).

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء
تقديرات سريعة

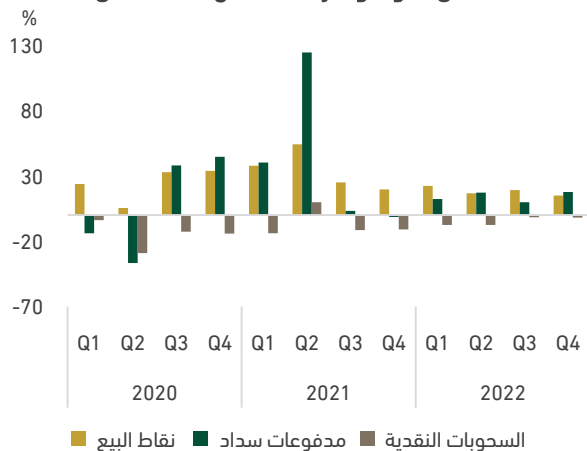
وبالنظر لأداء عام 2022م فقد حققت مبيعات نقاط البيع ومدفوعات سداد ارتفاعاً بنسبة 18.1% و 14.3% على التوالي مقارنةً بالعام السابق، في حين سجلت السحوبات النقدية انخفاضاً بنسبة 4.7% خلال نفس الفترة.

كما أظهرت مؤشرات الاستثمار الخاص انتعاشاً خلال الربع الرابع من عام 2022م، حيث حقق مؤشر مديري المشتريات ارتفاعاً بنسبة 2.4% ليصل إلى 57.5 نقطة مقارنةً بنحو 56.2 نقطة في الربع الرابع من العام السابق، وتشير البيانات إلى ارتفاع مؤشر مديري المشتريات بنسبة 1.3% في عام 2022م، ليصل إلى 56.5 نقطة مقارنةً بنحو 55.8 نقطة بالعام السابق، مما يشير إلى تحسن أداء القطاع الخاص غير النفطي، نتيجةً لقوة الطلب وارتفاع تدفقات الأعمال التجارية الجديدة.

وبحسب أحدث بيانات للهيئة العامة للإحصاء، أظهر مؤشر الرقم القياسي للإنتاج الصناعي ارتفاعاً في الربع الرابع من العام 2022م بنسبة 10.0% مقارنةً بنفس الربع من العام السابق؛ حيث تُعد زيادة إنتاج النفط سبباً في ارتفاع الإنتاج في نشاط التعدين واستغلال المحاجر بنسبة 7.2% (يُشكل 74.5% من إجمالي وزن المؤشر)، كما أن لارتفاع الصناعات التحويلية بنسبة 20.4% خلال نفس الفترة أثر في نمو الإنتاج الصناعي.

بحسب أحدث بيانات للبنك المركزي السعودي (ساما) لشهر ديسمبر من العام 2022م، سجّلت مؤشرات الاستهلاك الرئيسية معدلات نمو ملحوظة خلال الربع الرابع من عام 2022م، حيث ارتفعت مبيعات نقاط البيع ومدفوعات سداد بنسبة 15.0% و 17.7% على التوالي مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق، في حين سجّلت السحوبات النقدية انخفاضاً بنسبة 1.8% خلال نفس الفترة؛ وذلك نتيجةً لتغيير سلوك المستهلك من التعاملات الورقية إلى التعاملات الرقمية عبر نقاط البيع، حيث سجّلت عدد عمليات نقاط البيع ارتفاعاً بنسبة 33.1% خلال الربع الرابع من العام 2022م.

معدل نمو مؤشرات الاستهلاك الخاص



المصدر: البنك المركزي السعودي

2. القطاع النقدي

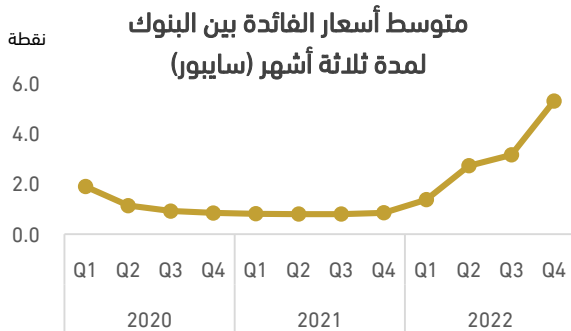
1.2 عرض النقود والأصول الاحتياطية

بناءً على بيانات البنك المركزي السعودي (ساما) سجّل عرض النقود ارتفاعاً بمقدار 8.1% في الربع الرابع من العام 2022م مقارنة بنفس الفترة من العام السابق؛ مدفوعاً بنمو الودائع الزمنية والادخارية بنسبة 32.2% ونمو الودائع الأخرى شبه النقدية بنسبة 25.5%، في حين سجّلت الأصول الاحتياطية في الربع الرابع من العام 2022م ارتفاعاً بنسبة 1.0% خلال نفس الفترة؛ نظراً إلى ارتفاع النقد الأجنبي والودائع في الخارج بنسبة 4.6% والاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي بنسبة 0.6%.

2.2 أسعار الفائدة

سجّل متوسط أسعار الفائدة بين البنوك (سايبور) نحو 5.3 نقطة أساس خلال الربع الرابع من العام 2022م مرتفعاً بنحو 4.4 نقطة أساس عن الربع الرابع من العام 2021م، كما ارتفعت معدلات إعادة الشراء (ريبو) إلى 5.0 نقطة أساس، واتفاقية إعادة الشراء المعاكس (الريبو المعاكس) إلى 4.5 نقطة أساس خلال نفس الفترة؛ نظراً لارتباطه برفع معدل الفائدة الفدرالي الأمريكي عند 4.5 نقطة أساس خلال نفس الفترة. ومن المتوقع استمرار رفع معدلات أسعار الفائدة في المملكة بالتزامن مع رفع الفدرالي الأمريكي لكبح معدلات التضخم، حيث أعلن البنك المركزي السعودي في بداية فبراير من العام 2023م عن رفع معدل اتفاقية إعادة الشراء "الريبو" بمقدار 25 نقطة أساس إلى 5.25 في المئة، ورفع معدل اتفاقية إعادة الشراء المعاكس "الريبو العكسي" بمقدار 25 نقطة أساس إلى 4.75 في المئة.

وبالمقابل لايزال حجم الإقراض مرتفعاً في المملكة، حيث سجّل الائتمان الحكومي خلال الربع الرابع من العام 2022م ارتفاعاً بنسبة 10.8% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، كما سجّل الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص ارتفاعاً بنسبة 12.6% على أساس سنوي و سجّلت القروض العقارية الممولة من المصارف التجارية نمواً بنسبة 24.2% في الربع الثالث من عام 2022م على أساس سنوي حسب أحدث بيانات متاحة.

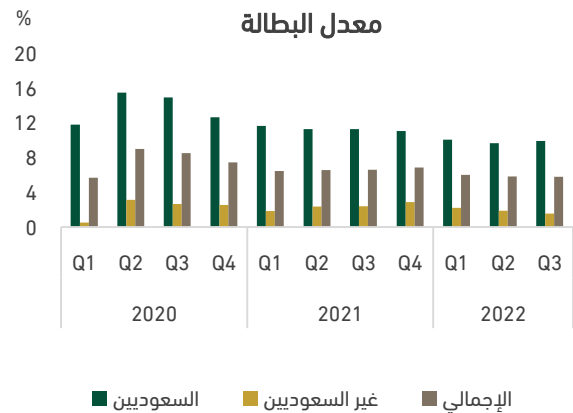


وبالنظر لمبيعات الإسمنت، فقد سجّلت في الربع الرابع من العام 2022م ارتفاعاً بنحو 2.6% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق لتصل إلى 14 مليون طن. ويعود سبب الارتفاع إلى ازدهار أنشطة التشييد نتيجة لانخفاض أسعار مواد البناء خلال نفس الفترة. بالمقابل ارتفع الرقم القياسي العام لأسعار العقارات في الربع الرابع من العام 2022م بنسبة 1.6% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق؛ متأثراً بارتفاع أسعار العقارات السكنية بنسبة 2.6%. كما ارتفع المتوسط السنوي لمؤشر أسعار العقار بنسبة 1.1% لعام 2022م مقارنة بالعام السابق؛ ويعزى هذا الارتفاع في الأسعار إلى حد كبير إلى زيادة متوسط أسعار القطاع السكني بنسبة 1.2%.

1.1 سوق العمل

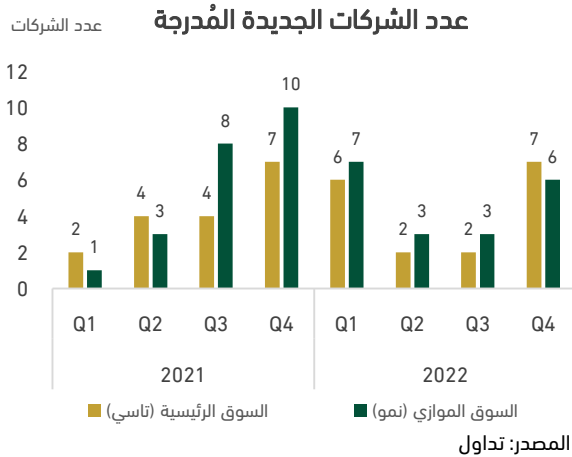
بحسب أحدث بيانات الهيئة العامة للإحصاء، أوضحت إحصاءات سوق العمل للربع الثالث من العام 2022م استقرار معدل البطالة الإجمالي عند 5.8% دون تغيير عن الربع الماضي، في حين ارتفع معدل البطالة للسعوديين إلى 9.9% مقارنة بنسبة 9.7% في الربع الثاني من العام 2022م؛ ويعود ذلك إلى ارتفاع معدل البطالة للسعوديات الإناث إلى 20.5% في حين انخفض معدل البطالة للسعوديين الذكور إلى 4.3% خلال نفس الفترة. كما انخفض معدل البطالة لغير السعوديين في الربع الثالث من العام 2022م إلى 1.6% مقارنة بنسبة 1.9% في الربع الثاني من العام 2022م، وذلك بمعدل 1.0% و 5.7% لغير السعوديين الذكور وغير السعوديات الإناث على التوالي خلال نفس الفترة.

كما ارتفع معدّل المشاركة في القوى العاملة لإجمالي السكان (السعوديين وغير السعوديين)، ليلعب نحو 61.5% في الربع الثالث من العام 2022م مقارنة بنسبة 60.8% في الربع الثاني من العام 2022م.



3.2 التضخم

كما سجّل عدد الشركات التي صدرت الموافقة على إدراج أسهمها في السوق المالية 13 شركة خلال الربع الرابع من العام 2022م، وتجدر الإشارة إلى أنه تم إدراج 7 شركات في السوق الرئيسية (تاسي) و 6 شركات في سوق الموازية (نمو) في الربع الرابع من عام 2022م، ليصبح عدد الشركات التي تم ادراجها في السوق 46 شركة خلال العام 2022م توزعت على السوقين الرئيسي (تاسي) بواقع 16 إدراجاً جديداً، بينما كان النصيب الأكبر للسوق الموازية (نمو) بواقع 30 إدراجاً.



وقد أظهرت بيانات تداول السعودية انخفاض ملكية المستثمرين السعوديين في الأسهم بنهاية الربع الرابع من العام 2022م بنسبة 1.7% مقارنةً بالفترة نفسها من العام السابق. كما ارتفعت ملكية المستثمرين الأجانب بنسبة 13.5% في الفترة نفسها على أساس سنوي؛ ويعزى ذلك إلى جهود المملكة في تحسين البيئة الاستثمارية وارتفاع ثقة المستثمرين، في حين سجّلت ملكية المستثمرين الخليجين في سوق الأسهم انخفاضاً في الربع الرابع من عام 2022م بنسبة 9.3% على أساس سنوي.

ملكية المستثمرين الأجانب في سوق الأسهم



بحسب بيانات الهيئة العامة للإحصاء، سجّل معدل التضخم (الرقم القياسي لأسعار المستهلك) خلال الربع الرابع من العام 2022م نمواً بنسبة 3.1% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق؛ يعزى هذا الارتفاع إلى زيادة أسعار السكن والمياه والكهرباء والغاز وغيرها بنسبة 4.6%، تليها أسعار الأغذية والمشروبات بنسبة 4.0%. وبالنظر إلى أداء معدل التضخم لكامل العام 2022م، فقد سجّل المؤشر نمواً بنسبة 2.5% مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق؛ وذلك نتيجة لارتفاع أسعار الأغذية والمشروبات، وأسعار النقل بنسبة 3.7% و 4.1% على التوالي. كما شهد الرقم القياسي لأسعار الجملة خلال الربع الرابع من العام 2022م نمواً بنسبة 3.8% مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق؛ يعزى هذا الارتفاع إلى زيادة أسعار منتجات الزراعة وصيد الأسماك بنسبة 8.9% (تشكّل 8.7% من وزن المؤشر)، تليها أسعار المنتجات الغذائية والمشروبات بنسبة 7.9% (تشكّل 17.3% من وزن المؤشر).

وبالنظر إلى الرقم القياسي لأسعار الجملة لكامل العام 2022م، فقد سجّل المؤشر نمواً بنسبة 7.7% مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق؛ وذلك نتيجة لارتفاع أسعار منتجات الزراعة وصيد الأسماك، وأسعار السلع الأخرى القابلة للنقل بنسبة 13.7% و 9.0% على التوالي. وقد تأثرت معدلات التضخم بشكل مباشر بالتداعيات الجيوسياسية والاضطرابات في سلاسل الإمداد من جانب العرض، أما من جانب الطلب قد أدى تحسن الطلب المحلي المدفوع بالاستهلاك الخاص إلى ارتفاع معدلات التضخم في المملكة.

3. السوق المالية

أغلق مؤشر السوق المالية السعودية (تاسي) عند مستوى 10,478 نقطة في نهاية الربع الرابع من العام 2022م* منخفضاً بنحو 7.2% مقارنةً بالفترة المماثلة من العام السابق، وبلغ إجمالي القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة بنهاية الربع الرابع من العام 2022م حوالي 307 مليار ريال منخفضاً بنسبة 31.67% مقارنةً بنفس الفترة من العام الماضي.

بالمقابل سجّل مؤشر السوق الموازي (نمو) في نهاية الربع الرابع من العام 2022م* انخفاضاً بنسبة 25.3% مقارنةً بنفس الفترة من العام الماضي، وأغلق المؤشر عند مستوى 19,417 نقطة. حيث بلغ إجمالي قيمة الأسهم المتداولة نحو 2.4 مليار ريال وذلك بانخفاض بلغت نسبته 6.38% مقارنةً بالربع نفسه من العام السابق.

* بيانات تراكمية. بيانات الربع الرابع وشهر ديسمبر تمثل كامل العام.

4. القطاع الخارجي (ميزان المدفوعات)

بحسب أحدث بيانات البنك المركزي السعودي (ساما) لميزان المدفوعات، سجّل الحساب الجاري فائضاً بلغت قيمته 177.5 مليار ريال خلال الربع الثالث من العام 2022م، أي ما نسبته 17.1% من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي مقابل فائض بلغت قيمته 62.8 مليار ريال في نفس الفترة من العام السابق؛ ويعود ذلك إلى تحسن الصادرات النفطية وغير النفطية. حيث أظهرت بيانات التجارة الخارجية الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء للربع الثالث من العام 2022م استمرار نمو الصادرات غير النفطية مسجلة ارتفاعاً بنسبة 11.7% مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق، أي ما يقارب 65.7 مليار ريال مقابل 58.8 مليار ريال في نفس الفترة من العام السابق. مما دفع بالميزان التجاري لتسجيل فائض يقدر بنحو 218.6 مليار ريال في الربع الثالث من العام 2022م مقابل فائض يقدر بنحو 128.8 مليار ريال في الفترة نفسها العام السابق.

وقد حققت الصادرات السلعية ارتفاعاً بنسبة 46.1% في الربع الثالث من العام 2022م مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق لتبلغ نحو 399.7 مليار ريال، مقابل 273.6 مليار ريال في نفس الفترة من العام السابق؛ مدفوعةً بزيادة الصادرات النفطية حيث سجّلت نحو 321.3 مليار ريال في الربع الثالث من العام 2022م محققةً زيادة بمقدار 117.1 مليار ريال مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق. وذلك لزيادة المملكة التدريجية للإنتاج وفقاً لاتفاقية أوبك+. كما سجّلت الواردات ارتفاعاً في الربع الثالث من العام 2022م بنسبة 25.1%، حيث بلغت قيمتها 181.1 مليار ريال مقابل 144.8 مليار ريال في نفس الفترة من عام 2021م. وبلغت نسبة الصادرات غير النفطية من إجمالي الواردات ما يقارب 36.3% خلال نفس الفترة.

وبالنظر لأداء التجارة الخارجية منذ بداية العام وحتى نهاية شهر نوفمبر من العام 2022م، شهد الميزان التجاري فائضاً بنحو 788.8 مليار ريال، مقابل فائضاً بنحو 408.6 مليار في الفترة نفسها من العام السابق؛ ليسجل بذلك ارتفاعاً بمعدل 93.0%، ويعزى هذا الارتفاع إلى زيادة الصادرات النفطية بنسبة 67.1% لتبلغ ما يقارب 1,138.1 مليار ريال مقابل 681.1 مليار ريال في نفس الفترة من العام السابق.

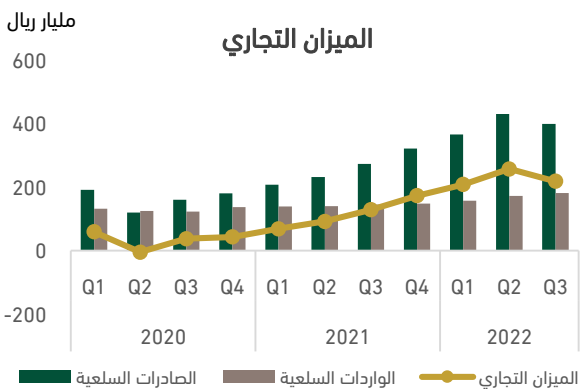
حيث شهد إجمالي الصادرات السلعية منذ بداية العام 2022م وحتى شهر نوفمبر ارتفاعاً بنسبة 54.1% مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق لتصل عند إجمالي 1430.8 مليار ريال مقابل 928.6 مليار ريال. وسجلت الصادرات غير النفطية نمواً خلال نفس الفترة بحوالي 18.3%.

كما سجّلت الواردات منذ بداية العام 2022م وحتى نهاية شهر نوفمبر، نمواً بنسبة 23.5% مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق، حيث بلغت قيمتها 642.0 مليار ريال مقابل 520.0 مليار ريال في نفس الفترة من عام 2021م. وبلغت نسبة الصادرات غير النفطية من إجمالي الواردات نحو 38.4% خلال نفس الفترة.

ميزان الحساب الجاري

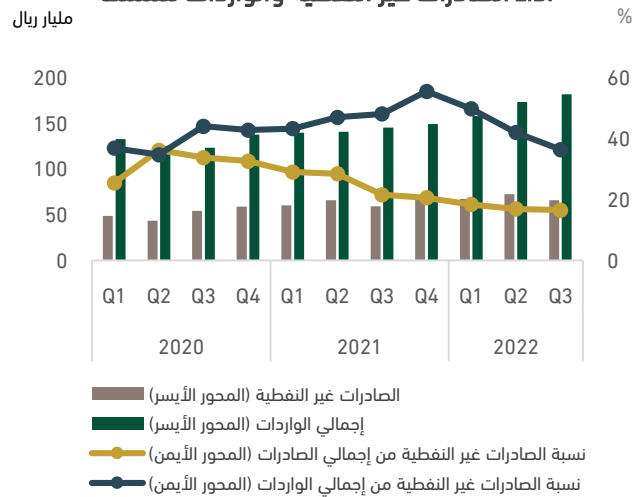


المصدر: البنك المركزي السعودي



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

أداء الصادرات غير النفطية والواردات للمملكة



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

5. المالية العامة

1.5 الإيرادات:

بناءً على بيان الميزانية العامة للدولة للعام المالي 2023م، تُقدر الإيرادات الحكومية بنحو 283.7 مليار ريال في الربع الرابع من العام 2022م*، محققة بذلك نمواً بمعدل 5.4% على أساس سنوي، ومن المتوقع أن تبلغ الإيرادات حوالي 1,234 مليار ريال للعام 2022م، مرتفعة بمعدل 27.8% على أساس سنوي، ويعزى ارتفاع الإيرادات الحكومية إلى ارتفاع الإيرادات النفطية والتي بلغت 842 مليار ريال.

2.5 النفقات:

تُقدر النفقات الحكومية بنحو 331.3 مليار ريال في الربع الرابع من العام 2022م*، منخفضة بنسبة 1.8% على أساس سنوي. ومن المتوقع أن تبلغ النفقات نحو 1,132 مليار ريال للعام 2022م، مرتفعة بنسبة 9.0% عن المنصرف الفعلي للعام 2021م، وبنحو 18.5% عن الميزانية المعتمدة للعام 2022م؛ ويعكس ذلك حرص الحكومة على استمرار التوسع التنموي ودعم النمو الاقتصادي في ظل الأوضاع المالية التي يشهدها العالم، بالإضافة إلى تعزيز أنظمة الرعاية والإعانات والحماية الاجتماعية.

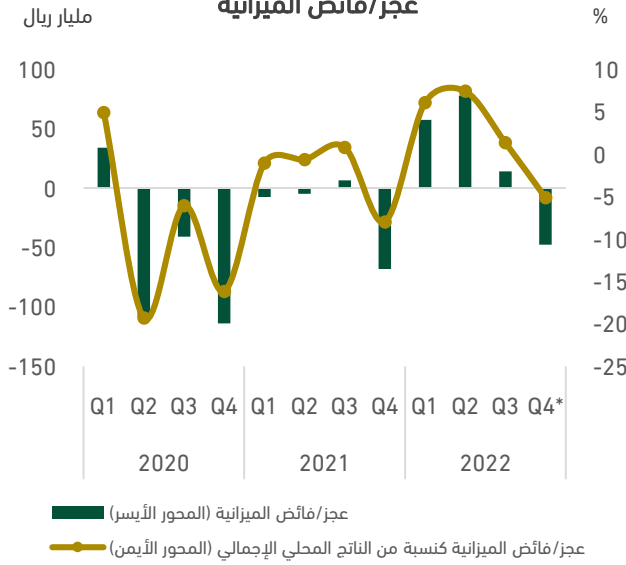
3.5 عجز / فائض الميزانية، والدين العام:

من المتوقع أن تحقق الميزانية عجزاً بحوالي 47.5 مليار ريال خلال الربع الرابع من العام 2022م، مقارنة بعجز بلغ 68.1 مليار ريال في الربع الرابع من عام 2021م.

كما يُتوقع أن تحقق الميزانية فائضاً بنهاية عام 2022م، بحوالي 102 مليار ريال (يمثل 2.6% من الناتج المحلي الإجمالي)، مسجلة بذلك أول فائض منذ ميزانية عام 2013م؛ وهو ما يؤكد نجاح خطط المملكة والسياسات المالية في المحافظة على الاستدامة المالية.

ومن المتوقع أن يبلغ رصيد الدين العام حوالي 985 مليار ريال (يمثل 24.9% من الناتج المحلي الإجمالي) في نهاية العام 2022م، مقارنة مع 938 مليار ريال لعام 2021م (يمثل 30.0% من الناتج المحلي الإجمالي). ويتوقع الاستمرار في الاقتراض؛ بهدف سداد أصل الدين المستمر وتمويل بعض المشاريع الاستراتيجية، بالإضافة إلى تنفيذ عمليات التمويل الحكومي البديل بهدف تمويل المشاريع الرأسمالية والبنية التحتية.

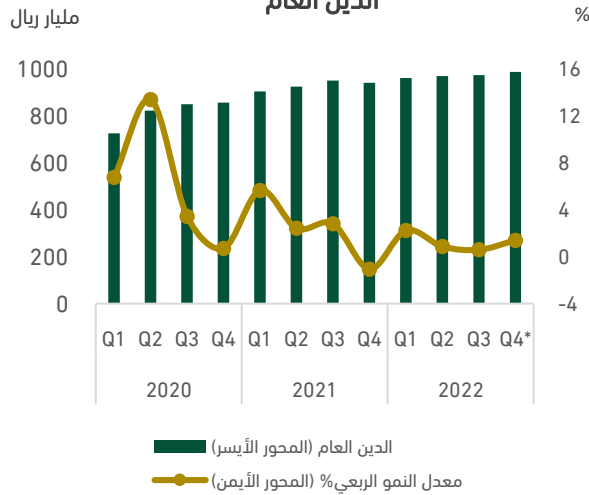
عجز/فائض الميزانية



المصدر: وزارة المالية، الهيئة العامة للإحصاء

* بيانات الربع الرابع 2022م مقدّره بالاعتماد على توقعات إجمالي عام 2022م حسب بيان الميزانية للعام المالي 2023م

الدين العام

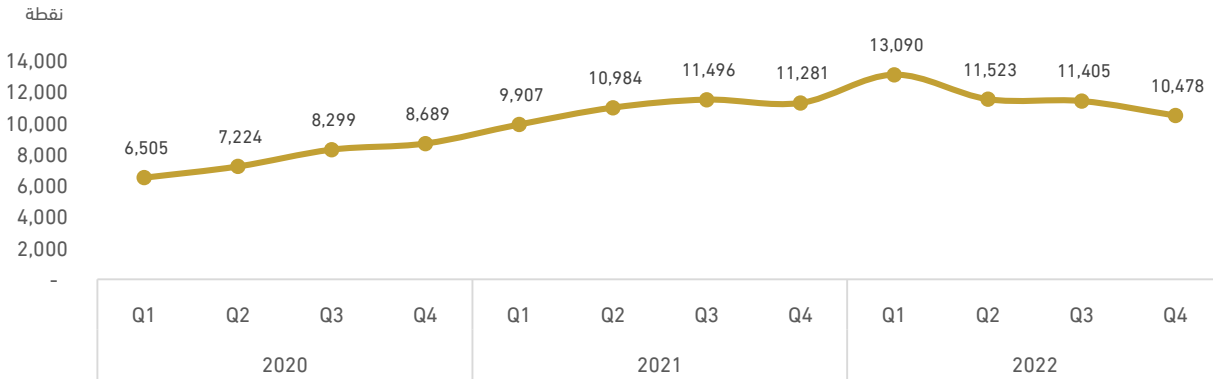


المصدر: وزارة المالية

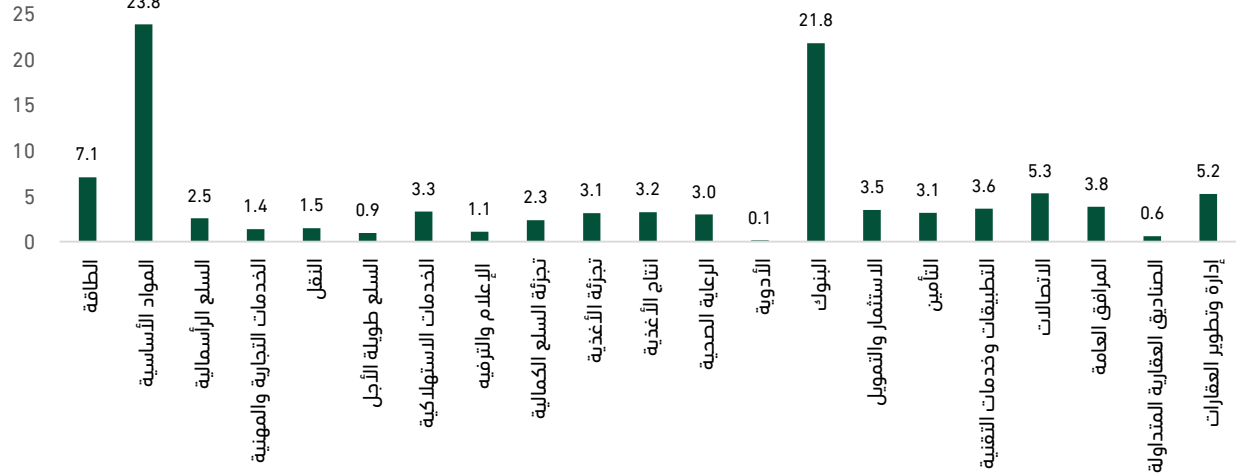
* بيانات الربع الرابع 2022م مقدّره بالاعتماد على توقعات إجمالي عام 2022م حسب بيان الميزانية للعام المالي 2023م

6. مؤشرات اقتصادية مختارة

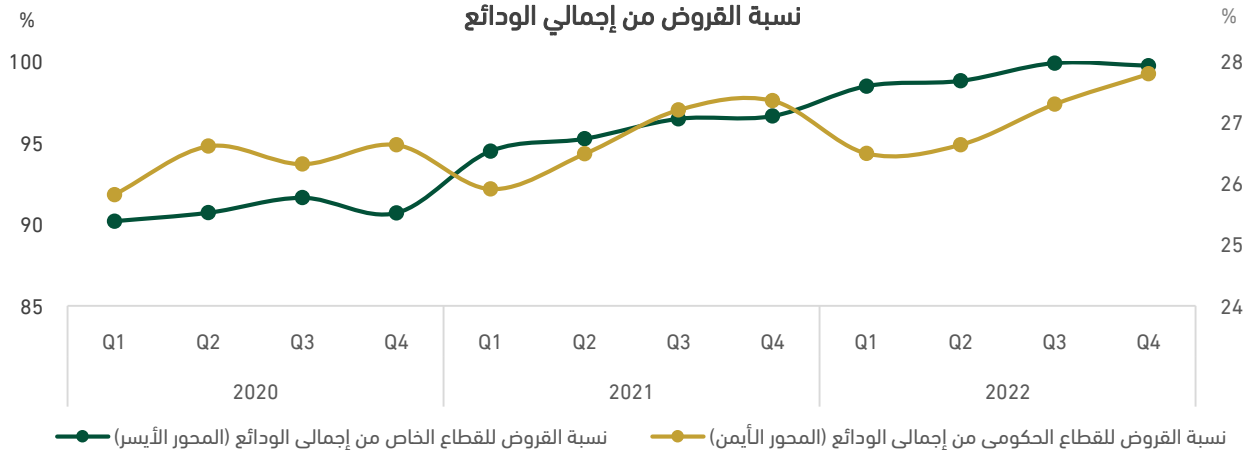
المؤشر العام للسوق المالية الرئيسية (تاسي)



نسبة قيمة الأسهم المتداولة حسب القطاعات الى إجمالي قيمة التداول للسوق المالية (تاسي) للربع الرابع من عام 2022م

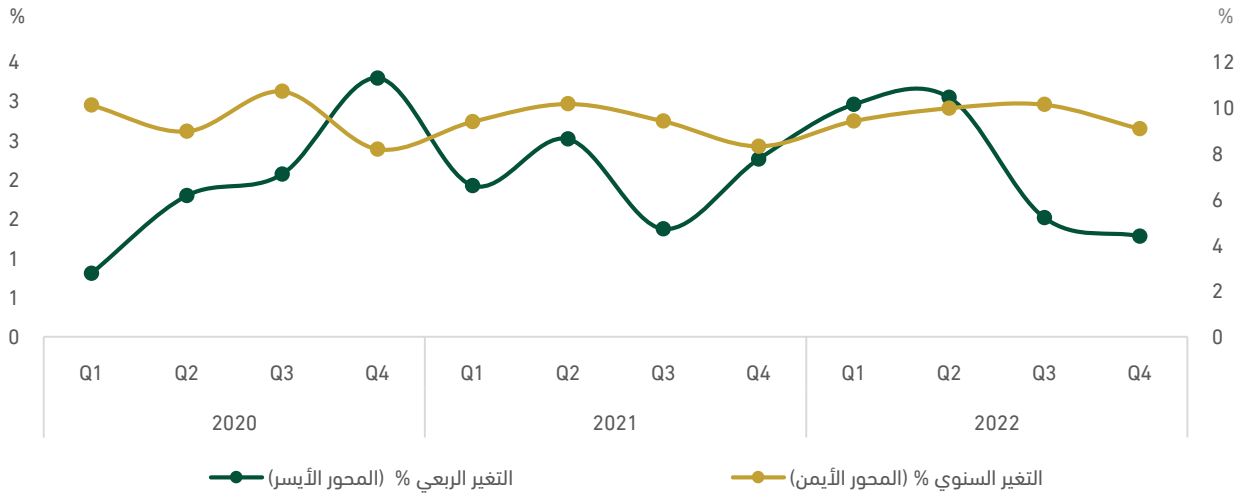


نسبة القروض من إجمالي الودائع

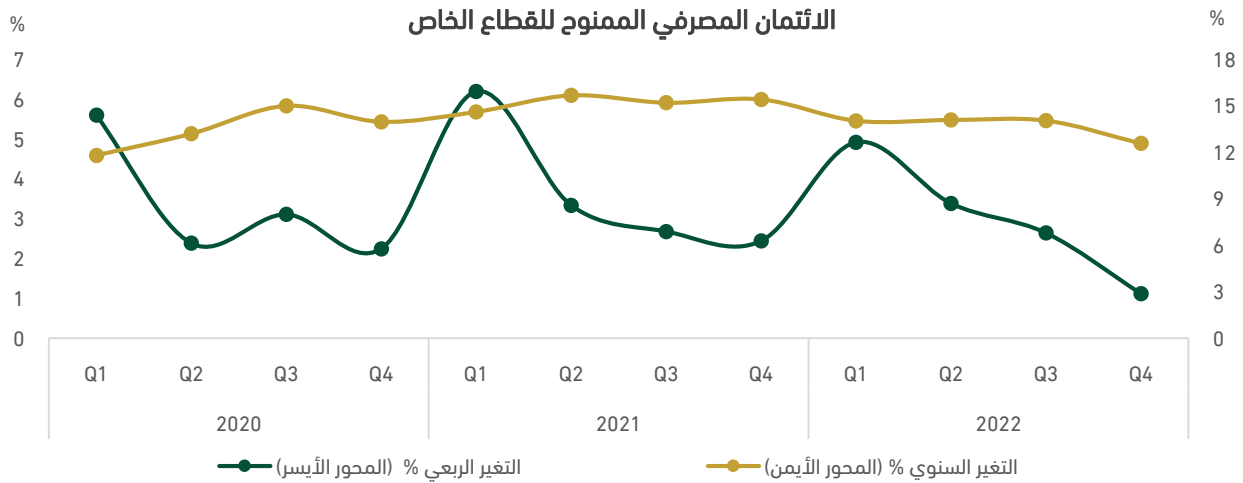


المصدر: تداول، البنك المركزي السعودي

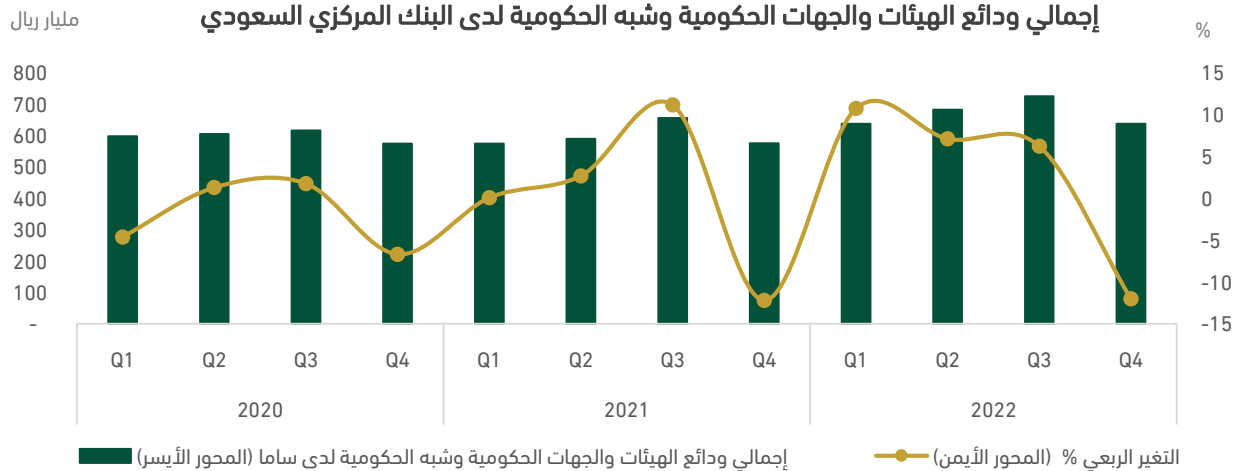
إجمالي الودائع لدى البنوك التجارية



الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص

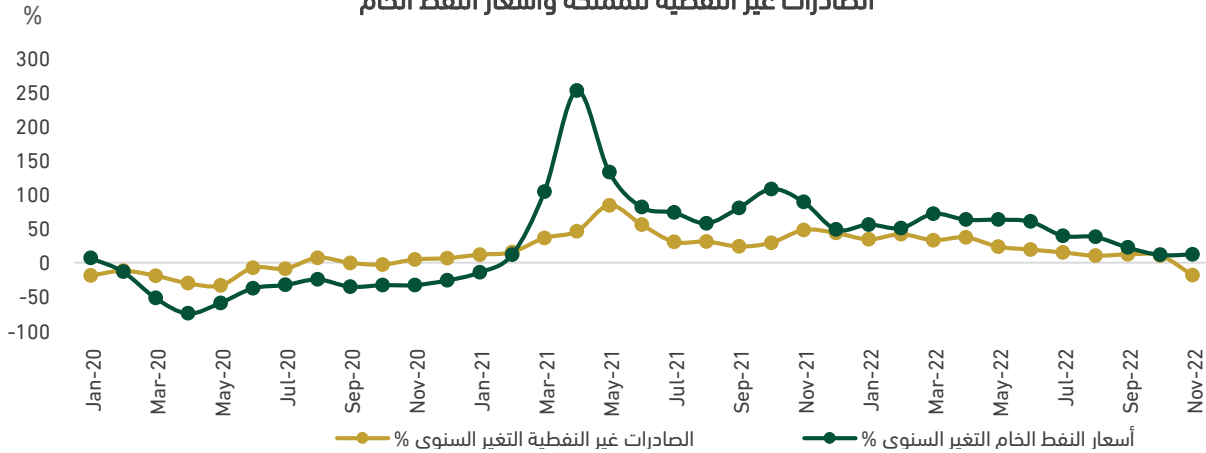


إجمالي ودائع الهيئات والجهات الحكومية وشبه الحكومية لدى البنك المركزي السعودي

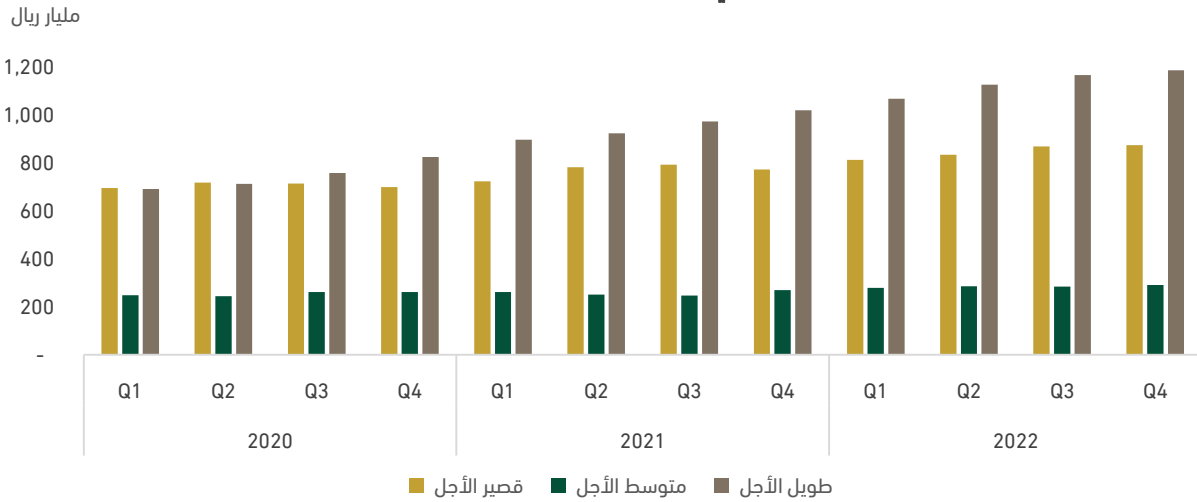


المصدر: البنك المركزي السعودي

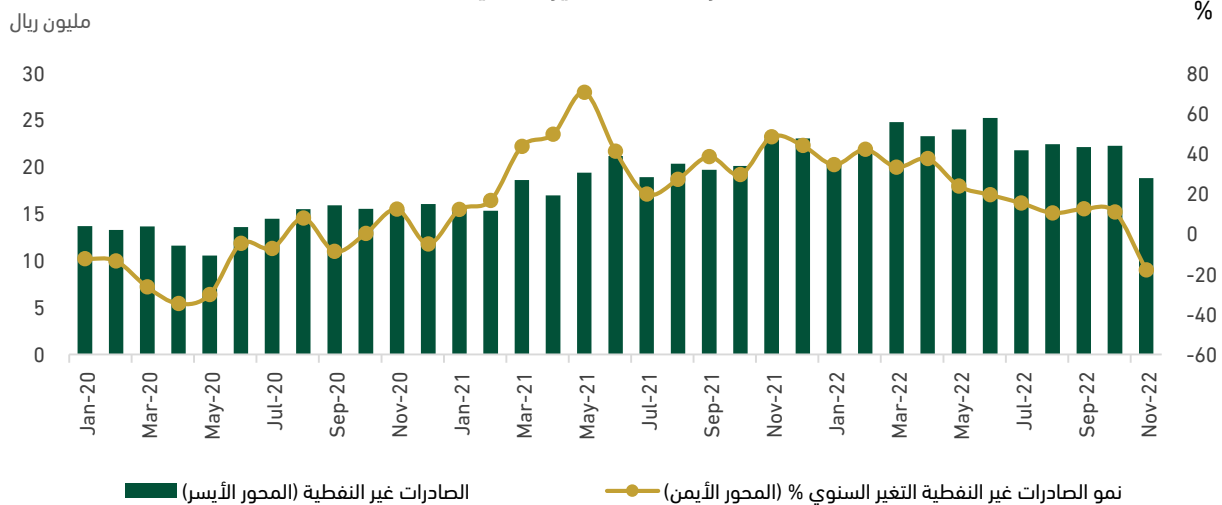
الصادرات غير النفطية للمملكة وأسعار النفط الخام



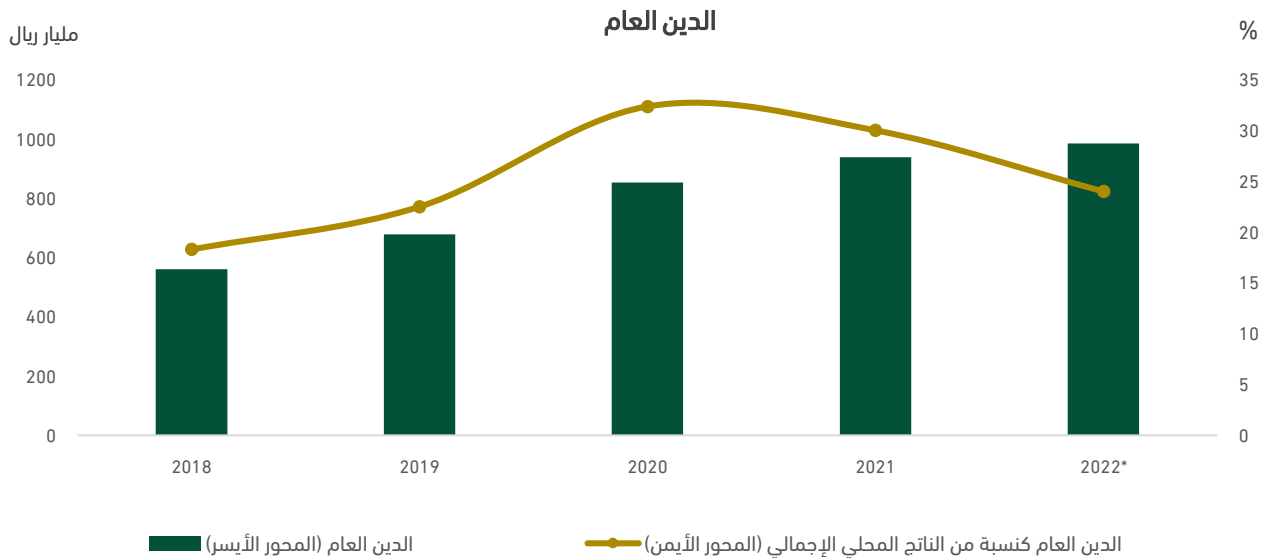
الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص حسب الآجال



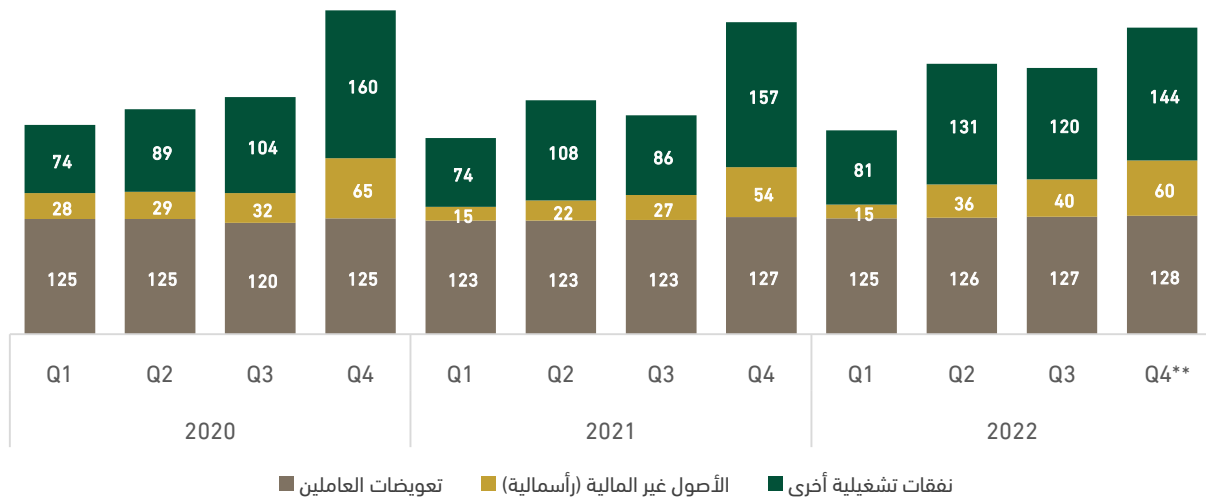
صادرات المملكة غير النفطية



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، البنك المركزي السعودي، منظمة الدول المُصدرة للنفط (أوبك)



النفقات الحكومية (مليار ريال)



المصدر: وزارة المالية

*تقديرات بيان الميزانية للعام 2023م

**بيانات الربع الرابع 2022م مقدّره بالاعتماد على توقعات إجمالي عام 2022م حسب بيان الميزانية للعام المالي 2023م



03

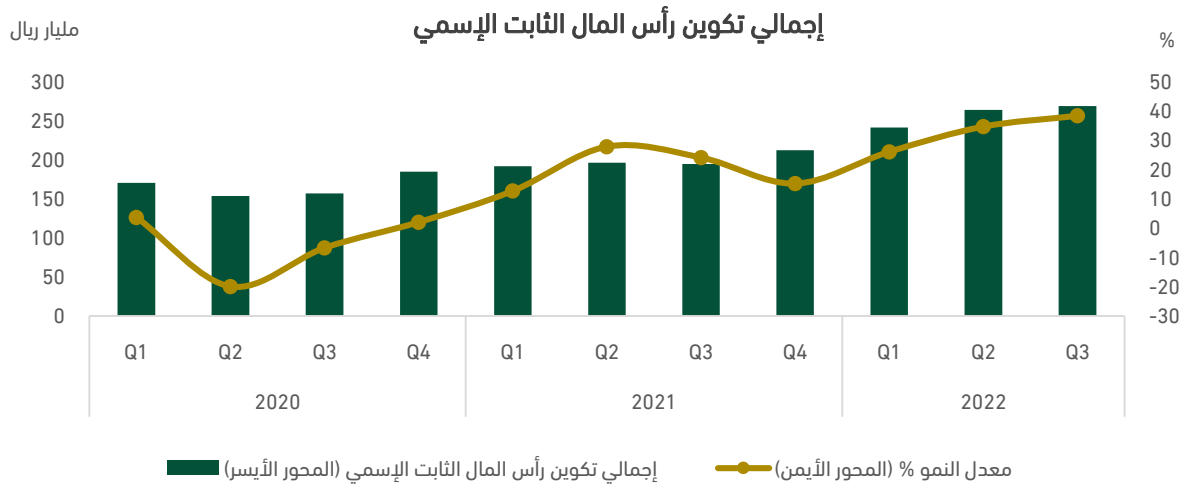
تمكين الاستثمار وتحسين جاذبية البيئة الاستثمارية في المملكة

القسم الثالث: تمكين الاستثمار وتحسين جاذبية البيئة الاستثمارية في المملكة

أولاً: الاستثمار في المملكة

1. إجمالي تكوين رأس المال الثابت

سجّل إجمالي تكوين رأس المال الثابت الإجمالي حوالي 268 مليار ريال وبارتفاع يُقدر بنحو 38.2% في الربع الثالث من العام 2022م على أساس سنوي؛ مدفوعاً بنمو كلاً من تكوين رأس المال الثابت للقطاع الحكومي* والقطاع غير الحكومي** بمعدل 50.8% و 36.2% على التوالي. ويُعزى ذلك إلى الجهود المبذولة في تعزيز دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية. كما ارتفعت نسبة مساهمة تكوين رأس المال الثابت في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي إلى 25.1% في الربع الثالث من العام 2022م مقارنةً بنحو 22.9% في نفس الفترة من العام السابق.



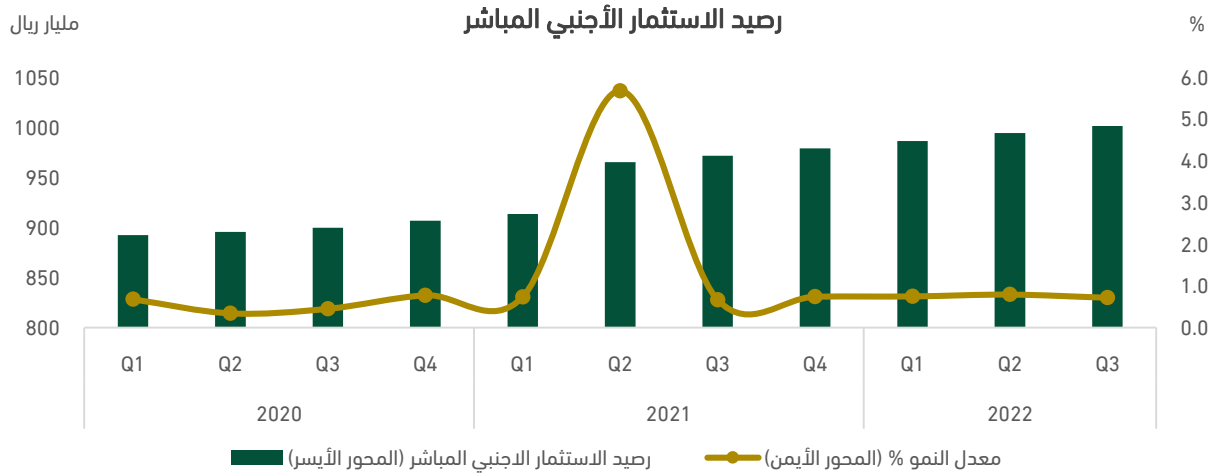
2. الاستثمار الأجنبي المباشر

شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للمملكة ارتفاعاً بنسبة 10.7% في الربع الثالث من العام 2022م مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق، حيث سجلت حوالي 7.2 مليار ريال مقارنةً بنحو 6.5 مليار ريال في الربع الثالث من عام 2021م، مما يدل على فاعلية الجهود المبذولة في تحسين منظومة الاستثمار في المملكة، ورفع ثقة المستثمرين الأجانب في البيئة الاستثمارية.



3. رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر

شهد **رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر** للمملكة ارتفاعاً بنسبة 0.7% في الربع الثالث من العام 2022م على أساس ربعي، حيث سجل نحو 1,001 مليار ريال، وذلك نتيجةً للسياسة التي انتهجتها المملكة في الآونة الأخيرة نحو دعم وجذب الاستثمارات من مختلف دول العالم من خلال توفير تسهيلات وحوافز مختلفة لدعم المستثمرين.



4. الصفقات المُنجزة خلال الربع الرابع لعام 2022م

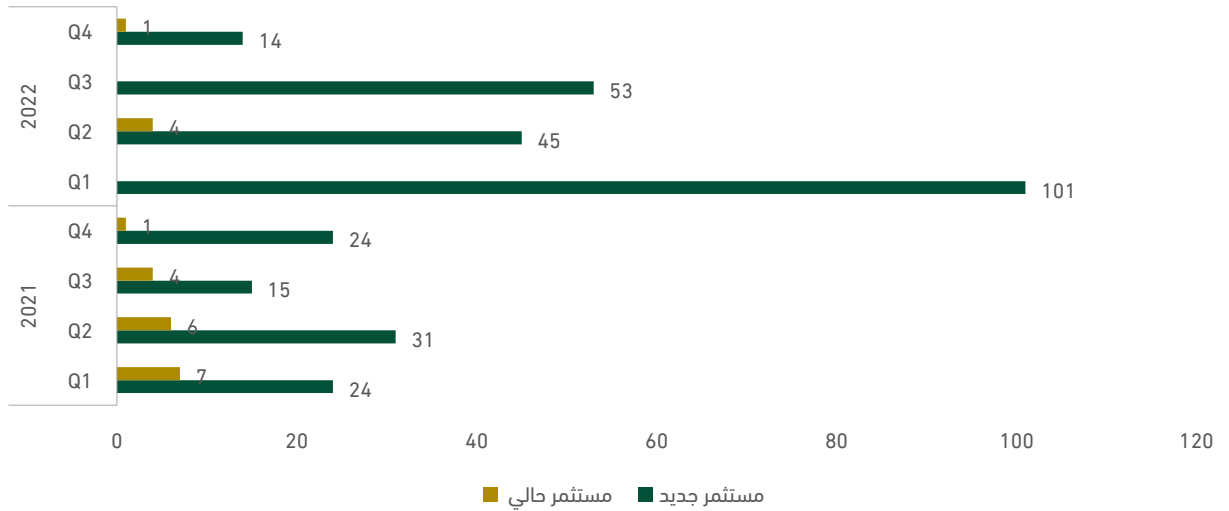
تشير البيانات الاستثمارية الصادرة عن وزارة الاستثمار إلى إتمام **15 صفقة استثمارية** في الربع الرابع من العام 2022م، كما تشير البيانات الاستثمارية الصادرة عن وزارة الاستثمار إلى إتمام 218 صفقة استثمارية خلال العام 2022م، مقارنةً بنحو 112 صفقة خلال العام السابق، مسجلةً ارتفاعاً بنحو 94.6%.

وبالنظر إلى نوع المستثمرين، يتضح وجود ارتفاع متزايد وإقبال من قِبل المستثمرين الجدد للاستثمار في المملكة. ويُلاحظ من توزيع الصفقات حسب الأنشطة في الربع الرابع من العام 2022م، أن نشاط الآلات والمعدات ونشاط الرياضة كان لهما النصيب الأكبر من اهتمام المستثمرين، حيث تم إغلاق 6 صفقات في نشاط الآلات والمعدات و 4 صفقات في نشاط الرياضة. كما يتضح أن أكثر الدول استثماراً في المملكة خلال الربع الرابع من العام 2022م، هي فرنسا بنحو 3 صفقات، تليها المملكة المتحدة بنحو صفقتين، في حين توزعت بقية الصفقات على عدد من الدول.

توزيع الصفقات حسب القطاعات (خلال الربع الرابع من العام 2022م)



عدد المستثمرين في الصفقات بحسب نوع المستثمر



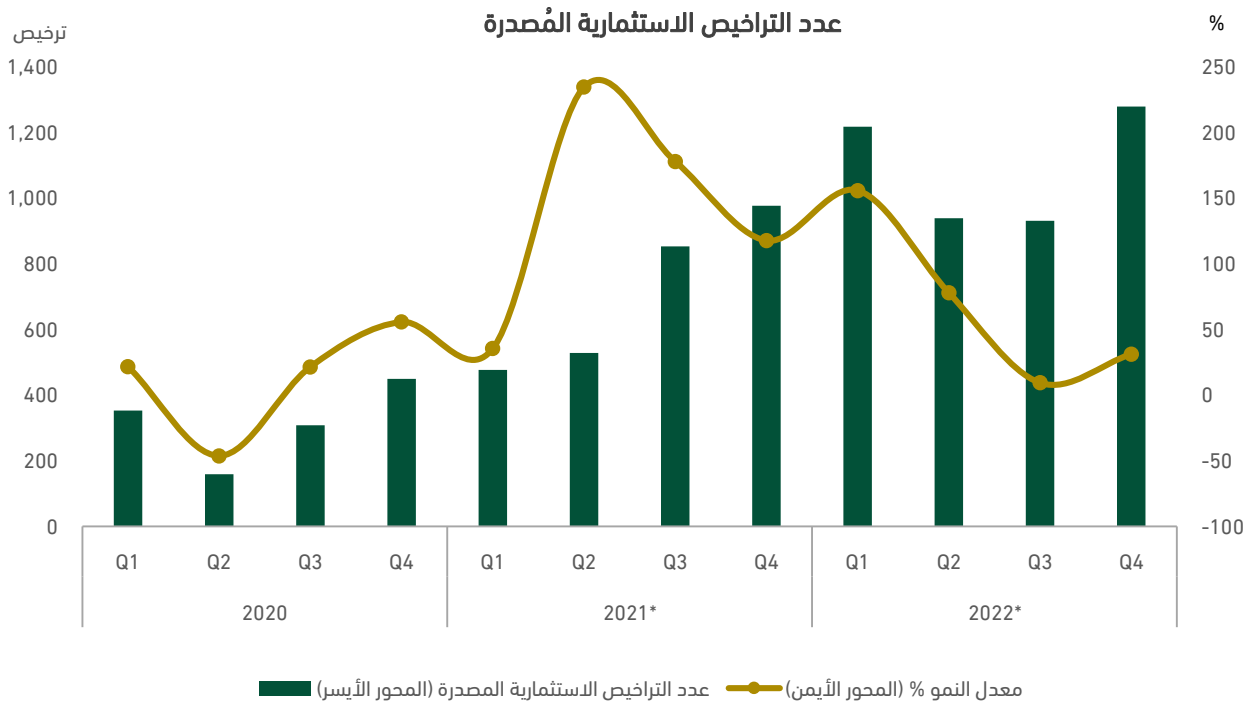
توزيع الصفقات الاستثمارية حسب الدول (خلال الربع الرابع من عام 2022م)
(عدد الصفقات)



5. التراخيص الاستثمارية خلال الربع الرابع لعام 2022م

بحسب البيانات الاستثمارية الصادرة عن وزارة الاستثمار حققت التراخيص الاستثمارية المُصدرة في الربع الرابع من العام 2022م ارتفاعاً بنسبة 30.9% بنحو 1,278 ترخيص مقارنةً بنحو 976 ترخيصاً بالفترة المماثلة من العام السابق (بعد استبعاد التراخيص المُصدرة بموجب حملة تصحيح أوضاع مخالفي نظام مكافحة التستر التجاري)، في حين بلغ إجمالي التراخيص الاستثمارية المُصدرة نحو 1,348 ترخيص.

كما سجل إجمالي التراخيص الاستثمارية المُصدرة في عام 2022م أكثر من 16 ألف ترخيص، وبمعدل نمو بلغ 267.4% مقارنةً بنحو 4 آلاف ترخيص في العام السابق، نظراً لجهود حملة تصحيح أوضاع مخالفي نظام مكافحة التستر التجاري.



المصدر: وزارة الاستثمار
* لا تشمل البيانات التراخيص المُصدرة بموجب حملة تصحيح أوضاع مخالفي نظام مكافحة التستر التجاري.

وبشكل عام تركزت معظم التراخيص الاستثمارية المُصدرة في نشاط التشييد، ونشاط الصناعات التحويلية، والأنشطة المهنية والعلمية والتقنية، ونشاط تجارة الجملة والتجزئة ونشاط المعلومات والاتصالات، وأنشطة خدمات الإقامة والطعام، ويشكل عدد التراخيص الاستثمارية المُصدرة في هذه الأنشطة حوالي 78.7% من إجمالي عدد التراخيص الاستثمارية المُصدرة خلال الربع الرابع من العام 2022م. حيث ارتفع عدد التراخيص الاستثمارية المُصدرة في نشاط التشييد لتبلغ نحو 316 ترخيص بمعدل نمو يُقدر بحوالي 3.6% مقارنةً بالفترة المماثلة من العام السابق وتُمثل حوالي 23.4% من إجمالي عدد التراخيص المُصدرة خلال الربع الرابع من العام 2022م.

المصدر: وزارة الاستثمار
* الأرقام التاريخية للتراخيص الاستثمارية قابلة للتحديث بحسب ديناميكية البيانات

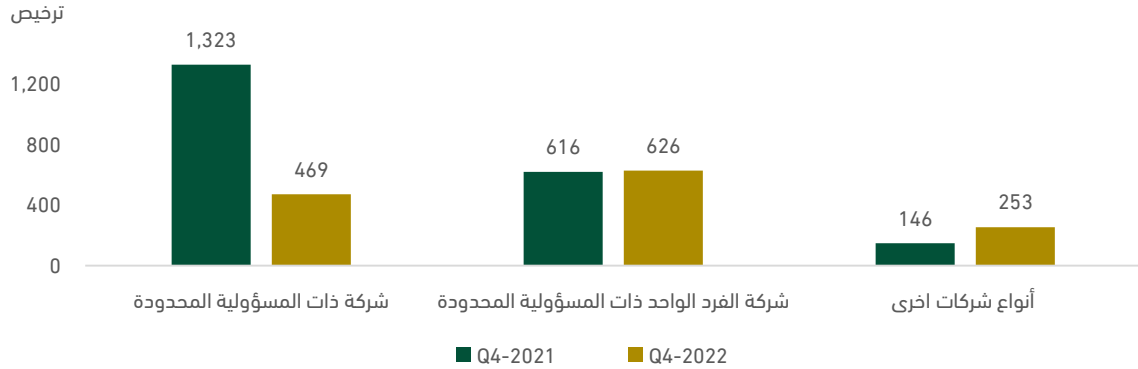
5. التراخيص الاستثمارية خلال الربع الرابع لعام 2022م

حققت الأنشطة التالية أعلى نسب نمو في التراخيص الاستثمارية المُصدرة خلال الربع الرابع لعام 2022م مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق، على النحو التالي: الفنون والترفيه والتسلية بنسبة نمو 280%، وحقق كلاً من نشاط الأنشطة العقارية ونشاط الزراعة وصيد الأسماك نمواً بنسبة 136.4% و 100% على التوالي.

2022 Q4 معدل نمو %	2022 Q4	2021 Q4	النشاط
%280.0	19	5	الفنون والترفيه والتسلية
%136.4	26	11	الأنشطة العقارية
%100.0	14	7	الزراعة والحراجه وصيد الأسماك
%80.2	155	86	الأنشطة المهنية والتعليمية والتقنية
%77.5	71	40	أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم
%61.5	21	13	الصحة والخدمات الاجتماعية
%54.5	17	11	الخدمات المالية والتأمين
%40.5	111	79	المعلومات والاتصالات
%38.5	18	13	إمدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات ومعالجتها
%30.8	51	39	النقل والتخزين
%29.4	22	17	الخدمات الأخرى
%9.1	12	11	التعدين واستغلال المحاجر
%3.6	316	305	التشييد
%25.0-	12	16	التعليم
%28.4-	237	331	الصناعات التحويلية
%33.3-	4	6	الكهرباء والغاز والبخار والتكييف
%36.5-	99	156	أنشطة خدمات الإقامة والطعام
%84.8-	143	939	تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات ذات المحركات والدرجات النارية
%35.3-	1,348	2,085	الإجمالي

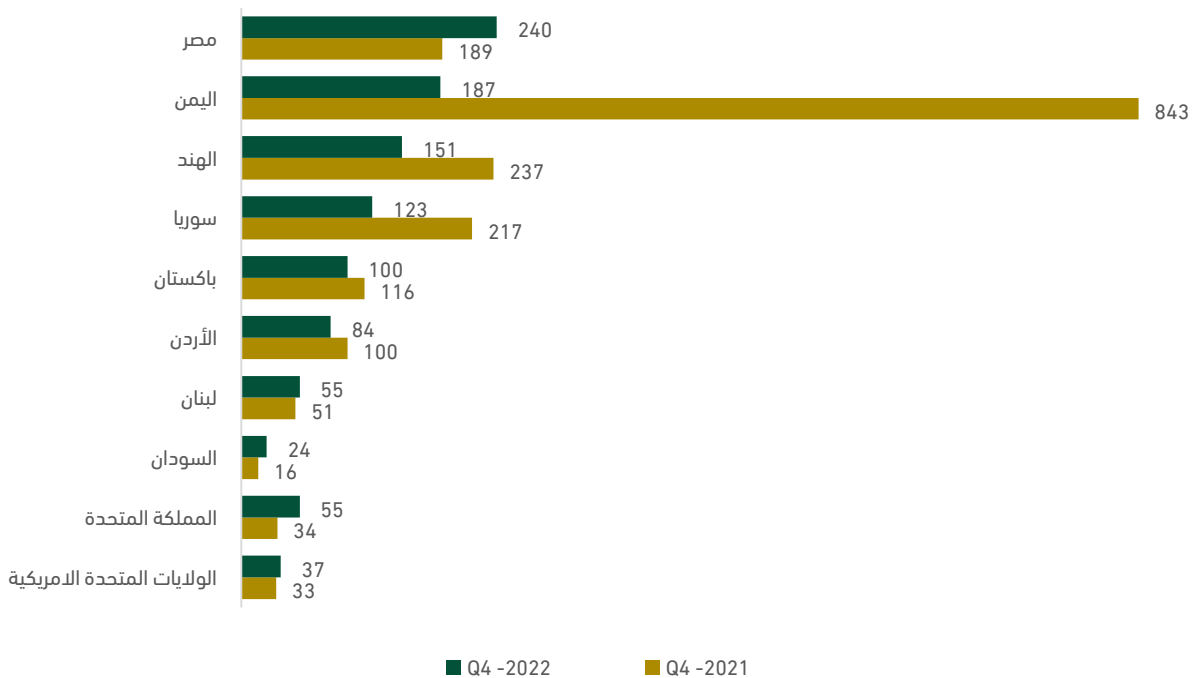
وبالنظر إلى الوضع القانوني للشركات التي أصدرت تراخيص استثمارية خلال الربع الرابع من العام 2022م، فقد بلغ عدد التراخيص المُصدرة للشركات ذات المسؤولية المحدودة حوالي 469 ترخيص من إجمالي عدد التراخيص المُصدرة للربع الرابع، فيما بلغ إجمالي التراخيص المُصدرة للشركات ذات المسؤولية المحدودة في عام 2022م نحو 11 ألف ترخيص. كما سجلت شركات الفرد الواحد ذات المسؤولية المحدودة ما يقارب 626 ترخيص من إجمالي عدد التراخيص المُصدرة للربع الرابع و 4 آلاف ترخيص من إجمالي التراخيص المُصدرة في عام 2022م، في حين توزعت بقية التراخيص لعام 2022م على أنواع الشركات الأخرى بنحو ألف ترخيص من إجمالي عدد التراخيص المُصدرة.

عدد التراخيص الاستثمارية بحسب الوضع القانوني للشركة



ومن جانب توزيع التراخيص الاستثمارية بحسب الدول "تحسب حصة لكل دولة مشاركة في ملكية رأس المال"، كانت مصر أعلى دولة من حيث عدد التراخيص الاستثمارية المُصدرة خلال الربع الرابع من العام 2022م بعدد 240 ترخيصًا، تليها اليمن في المرتبة الثانية بعدد 187 ترخيصًا، وفي المرتبة الثالثة الهند بعدد 151 ترخيصًا، في حين تأتي سوريا في المرتبة الرابعة بعدد 123 ترخيصًا، وباكستان في المرتبة الخامسة بعدد 100 ترخيص.

عدد التراخيص الاستثمارية المُصدرة لأعلى عشر دول



المصدر: وزارة الاستثمار
* الأرقام التاريخية للتراخيص الاستثمارية قابلة للتحديث بحسب ديناميكية البيانات

ثانيًا: رصد تطورات مؤشرات الاستثمار في المملكة

تعمل الاستراتيجية الوطنية للاستثمار على تمكين مستهدفات رؤية السعودية 2030، من خلال:

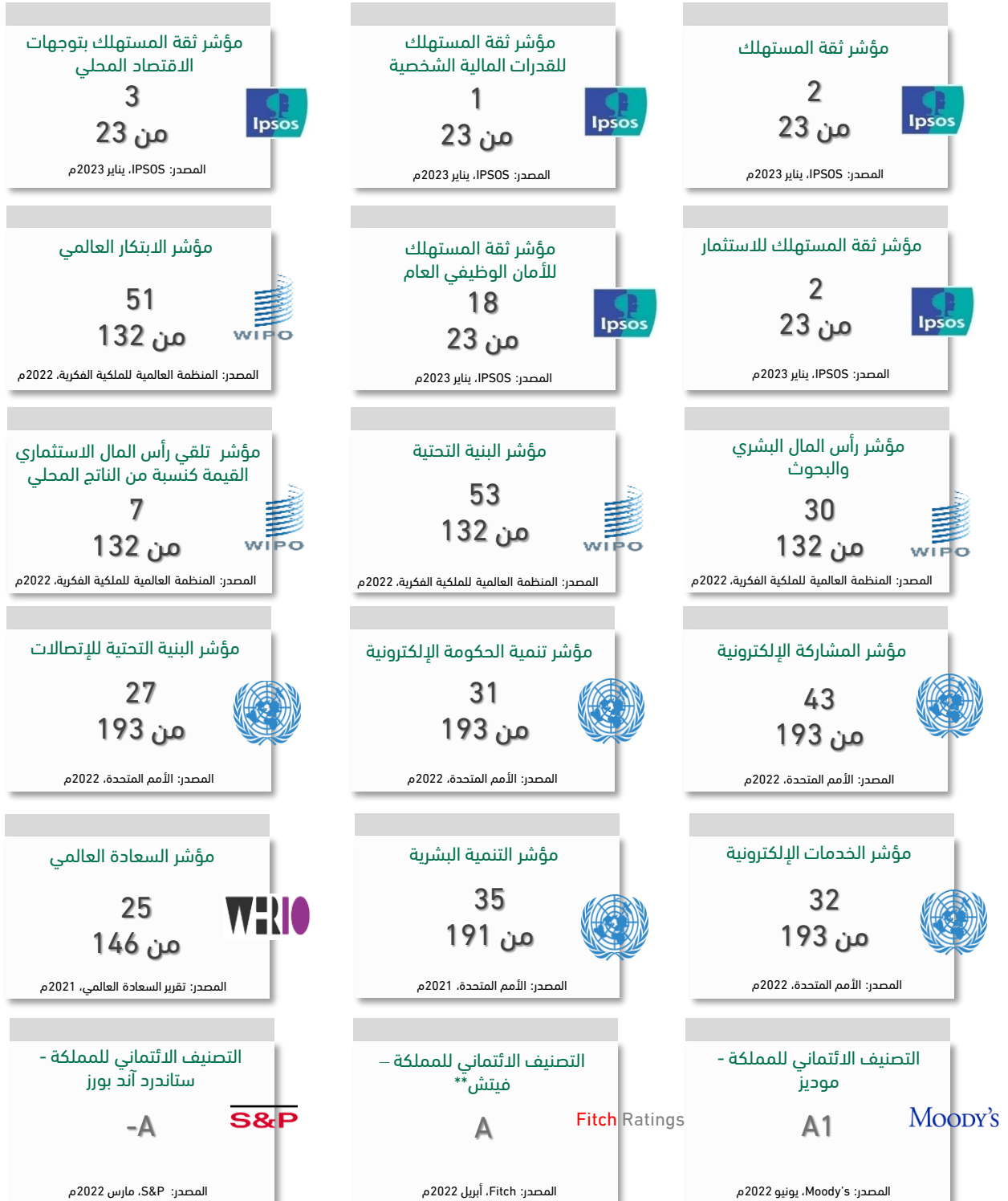


الأهداف الاستثمارية للاستراتيجية الوطنية للاستثمار بحلول عام 2030م

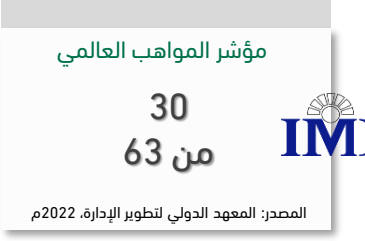
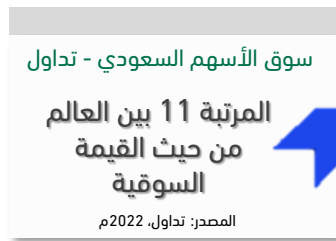


ثالثًا: المملكة في المؤشرات الدولية

تستعرض هذه الجزئية ترتيب المملكة العربية السعودية في عدد من المؤشرات العالمية، والتي تعكس أداءها في البيئة الاقتصادية والاستثمارية، ومن أهمها:



** تقديرات فيتش



رابعاً: الجهود في دعم بيئة الاستثمار في المملكة

الإنجازات الاستراتيجية والتشغيلية

أبرز الإنجازات التشغيلية لوزارة الاستثمار شهدت الخدمات الإلكترونية المقدمة للمستثمرين من خلال وزارة الاستثمار ارتفاعاً بنسبة 72.1% في الربع الرابع من عام 2022م بواقع 30 ألف خدمة مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق بواقع 18 ألف خدمة، كما سجلت الطلبات والاستفسارات الواردة في الربع الرابع من العام 2022م نحو 8 آلاف معاملة واردة بمعدل نمو بلغ 110% مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق.

الخدمات الإلكترونية المقدمة للمستثمرين



الطلبات والاستفسارات الواردة من خلال الموقع الإلكتروني



مبادرات الوزارة للربع الرابع من العام 2022م

تقوم وزارة الاستثمار وبالتنسيق مع الجهات الحكومية الأخرى بدور جوهري في الترويج للاستثمار وجذب المستثمرين من خلال التنظيم والمشاركة في عدد من الفعاليات بأكثر من 53 فعالية خلال الربع الرابع من عام 2022م في مختلف المجالات، مثل: قطاع النقل والخدمات اللوجستية، وقطاع الطاقة المتجددة، وقطاع البنية التحتية، وقطاع السياحة والضيافة، وقطاع الزراعة، وقطاع الرعاية الصحية، وقطاع الصناعة، وقطاع الحديد والصلب، بالإضافة إلى المشاركة بالعديد من منتديات الاستثمار بين المملكة وعدد من الدول.

كما استضافت وزارة الاستثمار، خلال الربع الرابع من عام 2022م، فعاليات عالمية متخصصة شهدت حضوراً دولياً للمهتمين في مجال الاستثمار، وشاركت الوزارة في العديد من الفعاليات في أنحاء العالم وذلك بهدف تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة، وتقوية العلاقات الثنائية مع الشركاء التجاريين الرئيسيين، والمساهمة في توليد موارد طويلة الأجل لعدد من القطاعات الديناميكية في اقتصاد عالمي سريع التنوع.



فعاليات الوزارة للربع الرابع من العام 2022م



انعقاد اجتماع الطاولة المستديرة السعودي - الجنوب أفريقي مجال التركيز: التجارة الثنائية والاستثمار



التاريخ: 3 أكتوبر 2022م

الموقع: جدة، المملكة العربية السعودية

عُقدت أعمال اجتماع الطاولة المستديرة السعودي - الجنوب أفريقي، بحضور فخامة رئيس جمهورية جنوب أفريقيا سيريل رامافوزا، ومعالي وزير الاستثمار المهندس خالد الفالح، بهدف الارتقاء بالعلاقات الاستثمارية، وتنمية الروابط الاقتصادية والاستثمارات النوعية. تم خلال الاجتماع بحث التوسع في الفرص الاستثمارية بين البلدين في عدة مجالات، شملت الطاقة المتجددة، والتعدين، والزراعة، والغذاء، والسياحة، والخدمات اللوجستية، والاتصالات وتقنية المعلومات وغيرها.



Saudi Japan
VISION 2030
الرؤية السعودية اليابانية 2030

ورشة عمل الاستثمار للرؤية السعودية-اليابانية 2030 مجال التركيز: التجارة الثنائية والاستثمار



التاريخ: 9 أكتوبر 2022م

الموقع: طوكيو، اليابان

استعرض وفد من وزارة الاستثمار، خلال ورشة عمل عُقدت في طوكيو بحضور سعادة سفير المملكة لدى اليابان، حول الاستثمار في كلا الدولتين والتطورات في قطاع البتروكيماويات السعودي بشكل عام، كما تم تعريف مجموعة من أصحاب الأعمال اليابانيين، بمجالات الفرص الاستثمارية الواعدة في المملكة.



منتدى الاستثمار السعودي-الإسباني مجال التركيز: التجارة الثنائية والاستثمار



التاريخ: 20 أكتوبر 2022م

الموقع: مدريد، اسبانيا

نظمت وزارة الاستثمار، في مدريد، منتدى الأعمال السعودي-الإسباني، الذي يهدف إلى تعزيز التعاون الاستثماري بين البلدين، وتم استعراض الفرص التجارية الجاذبة في المملكة.



إطلاق مبادرة جسري مجال التركيز: تمكين البيئة الاستثمارية في المملكة

23 أكتوبر 2022م

الرياض، المملكة العربية السعودية

أطلق سمو ولي العهد مبادرة جسري، إحدى مبادرات الاستراتيجية الوطنية للاستثمار وهي تهدف إلى جذب استثمارات إلى المملكة تُعزز سلاسل الإمداد الدولية في صناعات مثل الطيران والسيارات والأجهزة الطبية وغيرها، ووضع المملكة في قلب هذا القطاع الاقتصادي الحيوي عالمياً. والتي ستسهم في تعزيز موثوقية واستقرار إمدادات المواد والمكونات الأساسية لجميع أنحاء العالم بكفاءة غير مسبوقة. كما ستضيف عاملاً جديداً لجذب وتشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية إلى ملف المملكة، وتتيح المجال لخلق آلاف الفرص الوظيفية النوعية لأبناء وبنات المملكة.

NATIONAL
INVESTMENT
STRATEGY
الاستراتيجية الوطنية للاستثمار

SUPPLY
CHAIN
ATTRACTION
PROGRAM

مبادرة مستقبل الاستثمار مجال التركيز: الاستثمار المستدام

التاريخ: 25 - 27 أكتوبر 2022م

الموقع: الرياض، المملكة العربية السعودية

استعرض معالي وزير الاستثمار المهندس خالد الفالح، خلال أعمال النسخة السادسة من مبادرة مستقبل الاستثمار في الرياض، الخطوات التي اتخذتها المملكة لتمكين نظام عالمي جديد من خلال رؤية السعودية 2030. وقد رصب جناح "استثمر في السعودية" بالزوار الدوليين، وقد تم تعريفهم بالمبادرات الوطنية المُبتكرة والمستدامة التي تعمل على تطوير وتحسين منظومة البيئة الاستثمارية في المملكة.



توقيع 28 صفقة واتفاقية
استثمارية تزيد قيمتها عن
9 مليار دولار

30 ورشة عمل



180 جلسة



4 قمم مصغرة



مؤتمر التعدين والموارد الدولي مجال التركيز: التعدين والموارد

4-2 نوفمبر 2022م

أستراليا

شهد مؤتمر التعدين والموارد الدولي في أستراليا مشاركة واسعة لفريق استثمار في السعودية وقادة مجال التعدين في المملكة، وقد استعرض فريق وزارة الاستثمار جاذبية المملكة الاستثمارية والفرص الواعدة في قطاع التعدين في جلسة حوارية بعنوان "لماذا نستثمر في المملكة العربية السعودية؟" ضمن أعمال اليوم الثاني من مؤتمر التعدين والموارد الدولي.





منتدى الاستثمار الكوري السعودي مجال التركيز: علاقات التجارة والاستثمار الثنائية

17 نوفمبر 2022م
جمهورية كوريا

استعرض منتدى الاستثمار الكوري السعودي العلاقات الاقتصادية المتنامية بين المملكة وجمهورية كوريا، بهدف استعراض تطورات البيئة الاستثمارية في كل من جمهورية كوريا والمملكة العربية السعودية وعرض الفرص الاستثمارية وتعزيز العلاقة الاقتصادية بين البلدين.



القمة العالمية للمجلس العالمي للسفر والسياحة (WTTC) مجال التركيز: السفر والسياحة

28 نوفمبر - 1 ديسمبر 2022م
الرياض ، المملكة العربية السعودية

عقدت النسخة الثانية والعشرون من القمة العالمية للمجلس العالمي للسفر والسياحة (WTTC) في الرياض بهدف تمكين صناعة السياحة والسفر السعودية. وقد شارك معالي وزير الاستثمار المهندس خالد الفالح في حلقة نقاش مع عدد من المتحدثين الرئيسيين في القطاع لمناقشة كيف يمكن التعاون في صناعة عصر جديد من السفر، وحضر القمة أكثر من 8,000 شخص تقريبًا.



منتدى عسير للاستثمار مجال التركيز: الاستثمار في منطقة عسير

2 ديسمبر 2022م
عسير، المملكة العربية السعودية

نظمت وزارة الاستثمار بالتعاون مع هيئة تطوير عسير ووزارة السياحة أول منتدى استثماري في عسير، والذي كشف عن المشاريع الاستثمارية الرئيسية في المنطقة، وقد شارك صاحب السمو الملكي الأمير تركي بن طلال بن عبدالعزيز رئيس هيئة تطوير عسير، ومعالي م. خالد الفالح وزير الاستثمار، ومعالي أحمد الخطيب وزير السياحة، في جلسة نقاش ضمن المنتدى لمناقشة التحديات التي تواجه المستثمرين بالمنطقة. وتضمن المنتدى توقيع عدد من مذكرات التفاهم الاستثمارية والتي تهدف إلى إحداث تحول كبير بالمنطقة وقد تخلل المنتدى عدد من ورش العمل النوعية والتي تناولت مجموعة من القطاعات الواعدة في منطقة عسير.





كاتاليز السعودية مجال التركيز: بيئة ومنظومة الاستثمار في المملكة

التاريخ: 9 - 11 ديسمبر 2022م

الموقع: الرياض والعل، المملكة العربية السعودية

نظمت وزارة الاستثمار النسخة الثانية من فعالية "Catalyze Saudi"، والتي استمرت لمدة ثلاثة أيام، وتهدف إلى تعزيز تسريع نمو الشركات الوطنية الناشئة، وتحفيز الابتكار وريادة الأعمال ضمن مستهدفات رؤية السعودية 2030، وقد استقطبت هذه الفعالية، التي أقيمت في مدينتي الرياض والعل، عددًا من رواد الأعمال والمستثمرين الدوليين، لاستعراض واستكشاف فرص رأس المال الاستثماري، في منظومة الشركات الناشئة المتنامية في المملكة.



270% نسبة النمو السنوية
لمنظومة رأس المال الجريء، حيث
جمعت الشركات الناشئة 548 مليون
دولار من التمويل.



عُقدت العديد من مناقشات الطاولة
المستديرة حول الفرص المتاحة في
سلاسل الكتل "Blockchain"،
والترفيه، والسياحة.



اجتماع الطاولة المستديرة السعودي الفرنسي مجال التركيز: علاقات التجارة والاستثمار الثنائية

20 ديسمبر 2022م

الرياض، المملكة العربية السعودية

افتتح معالي وزير الاستثمار م. خالد الفالح اجتماع مجلس الأعمال السعودي الفرنسي بهدف تعزيز العمل المشترك والتعاون المستمر بين المملكة العربية السعودية وجمهورية فرنسا لتطوير شراكات اقتصادية واستثمارية في قطاعات واعدة. كما تم عقد اجتماع الطاولة المستديرة بحضور معالي وزير الخارجية والاستقطاب الاقتصادي الفرنسي وشؤون الفرنسيين بالخارج اوليفيه بيشت، حيث بحث الطرفان سبل تعزيز فرص الاستثمار العابرة للحدود في ظل العلاقات الثنائية المتينة.



منتدى الاستثمار التركي السعودي مجال التركيز: علاقات التجارة والاستثمار الثنائية

21 ديسمبر 2022م

اسطنبول، تركيا

شهد المنتدى رسم خارطة طريق لعلاقات ثنائية أكثر متانة بين قوتين إقليميتين، كما تم توقيع 12 اتفاقية بحضور معالي وزير الاستثمار م. خالد الفالح ومعالي وزير الخزانة والمالية التركي نور الدين نباتي، مع كيانات رئيسة بالقطاع الخاص في تركيا، مما يتيح فرصًا للتعاون والمنفعة المتبادلة بهدف تسريع النمو والتنمية عبر القطاعات الحيوية في كلا البلدين.





منتدى الاستثمار الاذربيجاني السعودي مجالات التركيز: علاقات التجارة والاستثمار الثنائية

19 ديسمبر 2022م
باكو، أذربيجان



انعقد المنتدى الاذربيجاني السعودي بحضور معالي وزير الاستثمار م. خالد الفالح ومعالي السيد سمير شريفوف وزير المالية في جمهورية أذربيجان بهدف استعراض الفرص الاستثمارية وتعزيز التعاون المشترك في جميع المجالات من العلاقة الدبلوماسية التي تمتد لأكثر من 30 عامًا. وقد شهد المنتدى نقاشات مثمرة ساهمت في رسم خارطة طريق للتنمية المستدامة لدعم خطط المملكة وجمهورية أذربيجان في تحقيق أهدافهما للتنوع الاقتصادي.



منتدى الاستثمار الطاجيكي السعودي مجالات التركيز: علاقات التجارة والاستثمار الثنائية

24 ديسمبر 2022م
دوشانبي، طاجيكستان



جمع المنتدى عددًا من قادة الأعمال بالمنطقة لمناقشة إمكانات الاستثمار بين المملكة وجمهورية طاجيكستان، حيث وفر المنتدى فرص فريدة للمشاركة في صنع السياسات وتشكيل بيئة الاستثمار الإقليمية، وكما تم على هامش المنتدى توقيع عدد من مذكرات التفاهم والاتفاقيات بين البلدين.



منتدى الاستثمار السعودي الياباني مجالات التركيز: التجارة الثنائية والاستثمار

التاريخ: 26 ديسمبر 2022م

الموقع: الرياض، المملكة العربية السعودية



نظمت وزارة الاستثمار، منتدى الاستثمار السعودي-الياباني، بحضور معالي وزير الاستثمار المهندس خالد الفالح، ومعالي وزير الاقتصاد والتجارة والصناعة الياباني نيشيمورا ياسوتوشي وعدد من المسؤولين في البلدين، وألقى معالي وزير الاستثمار كلمة رحب فيها بمعالي الوزير الياباني والوفد المرافق له. يهدف المنتدى إلى تعزيز العلاقة الاستثمارية بين المملكة واليابان، من خلال سلسلة من الاتفاقيات التي تُعزز من زيادة الشراكة والتعاون بين القطاع الخاص السعودي والياباني، عبر العديد من القطاعات القوية في المملكة.

خامساً: أهم التشريعات ذات العلاقة بالاستثمار

ركزت جهود وزارة الاستثمار على توفير بيئة استثمارية آمنة وأكثر تنافسية، والعمل على تطوير أنظمة وإجراءات الاستثمار مع شركائها من الجهات الحكومية وذلك استكمالاً للبنية التشريعية والتنظيمية.

أبرز المحطات في مسيرة وزارة الاستثمار



نظام المعالجات التجارية في التجارة الدولية

يهدف النظام إلى حماية الصناعة المحلية من الضرر الناتج عن الواردات المغرقة والمدعومة، والوقاية من الزيادة في الواردات، والدفاع عن صادرات المملكة التي تتعرض لإجراءات المعالجات التجارية، مما يسهم في تعزيز تنافسية المنتجات الوطنية وجذب الاستثمارات والنهوض بصناعات جديدة، لتحقيق أهداف رؤية السعودية 2030.

مشروع نظام بنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة

يهدف البنك إلى دعم المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وتنميتها، من خلال تقديم الحلول والخدمات التمويلية لها، ودعم وتطوير البنية التحتية لتمويلها، مما يساهم في تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030.

تعديل تعليمات بناء سجل الأوامر وتخصيص الأسهم في الاكتتابات الأولية

تهدف التعديلات إلى تطوير نسبة التخصيص للمستثمرين الأفراد، سواء بشكل مباشر، أو بشكل غير مباشر عن طريق تملك الأفراد لوحدة في الصناديق العامة.

قواعد جباية الزكاة من المستثمرين في الصناديق الاستثمارية

تضمنت الصناديق الاستثمارية التي لا تخضع لجباية الزكاة وفقاً للقواعد، وهي التي تتخذ شكل منشأة ذات أغراض خاصة ومرخصة من هيئة السوق المالية، شريطة ألا تقوم بأنشطة اقتصادية أو استثمارية لم ينص عليها في النظام الأساس، وهذه القواعد تمثل نقلة ومحفزاً لزيادة الاستثمار المؤسسي.

تعديل اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة القيمة المضافة

تضمنت اللائحة التي أشار إليها نظام ضريبة القيمة المضافة، على احتساب الضريبة بالنسبة الصفرية فيما يخص توريد السلع العسكرية المؤهلة، بالإضافة إلى النقل الدولي للركاب.

نظام استخدام كاميرات المراقبة الأمنية

تضمن النظام التعريفات والترخيص والتزامات الخاضعين لأحكام النظام، بالإضافة إلى نشاط تصنيع أو استيراد كاميرات المراقبة، والأماكن التي يحضر تركيب الكاميرات الأمنية داخلها، ومشاهدة بث وتسجيلات الكاميرات، وتطوير أنظمة المعالجة والتحليل، وضبط مخالفات أحكام النظام، والنظر في المخالفات والعقوبات، ويعزز النظام جهود المملكة في خلق بيئة آمنة ومشجعة للمستثمرين.

تعديل هيكل تأشيرات الزيارة والحج والعمرة والمرور

تهدف إلى تعديل مدة الإقامة في حالة الدخول لمرة واحدة لتكون 3 أشهر، وتأشيرة المرور للزيارة (جواً، أو بحراً، أو برأ) صالحة لمدة 3 أشهر، مما يساهم في جذب المزيد من السياح، والذي ينعكس إيجاباً على البيئة الاستثمارية.

اللائحة التنفيذية لنظام الاتصالات وتقنية المعلومات

يهدف تحديث اللائحة إلى تطوير قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات من خلال إيجاد الأساس القانوني والتنظيمي لعملية تطوير وتنمية خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات، بما يواكب تطورات القطاع على المستوى المحلي والدولي.

تعديل نظام التنفيذ

يوضح النظام إذا لم ينفذ المدين، أو لم يفصح عن أموال تكفي للوفاء بالدين خلال خمسة أيام من تاريخ إبلاغه بأمر التنفيذ، أو من تاريخ نشره بإحدى الصحف إذا تعذر إبلاغه؛ عدّ مباطلاً، وأمر قاضي التنفيذ بمنع المدين من السفر. كما تم التعديل إلى إضافة ولا يخل صدور أمر المنع من السفر، وذلك بتنفيذ قرار الإبعاد الصادر من الجهة المختصة.

تعديل اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة الدخل

توضح اللائحة أن خدمات الاتصال الهاتفية الدولية وهي المبالغ المدفوعة إلى جهة غير مقيمة مقابل خدمات متعلقة بتقديم خدمات الاتصال الهاتفي الدولي من المملكة، لا تخضع لاستقطاع الضريبة.

مشروع نظام نزع ملكية العقارات للمصلحة العامة ووضع اليد المؤقت على العقار

يوضح النظام إلى أن الدولة تتحمل ضريبة التصرفات العقارية المترتبة على شراء عقار بديل للعقار المنزوعة ملكيته، على أن يكون ما تتحمله الدولة في حدود مبلغ الضريبة المفروض على عملية الشراء فيما لو كان بكامل مبلغ التعويض أو أقل، وأن يكون ذلك التحمل في حال تمت عملية شراء العقار البديل خلال مدة لا تتجاوز 6 سنوات من تاريخ استلام مبلغ التعويض، وأوضحت اللائحة أنه لا يجوز نزع الملكية في حال ثبوت وجود عقار للدولة أو لأحد أجهزتها، كما حددت آلية تعويض من نزع منه ملكية عقاره.

تعديل اللائحة التنفيذية لنظام المنافسات والمشتريات الحكومية

توضح اللائحة أن يُصرف المستخلص الختامي الذي يجب ألا يقل عن (10%) في عقود الإنشاءات العامة وعن (5%) في العقود الأخرى، كما يجوز للجهة الحكومية أن تجزئ المستخلص الختامي في العقود التي يمكن تجزئة أعمالها وتصرف كل المستحق عن الجزء المنجز الذي استوفى شروط الاستلام والقبول، كما أنه إذا انتهت مدة العقد في عقود الإنشاءات العامة ولم يُسلم المتعاقد الأعمال، تكون الجهة الحكومية لجنة فنية لمعاينة الأعمال وإعداد محضر بالاشتراك مع المتعاقد، وتُستلم الأعمال في عقود الإنشاءات العامة استلاماً ابتدائياً بعد تقديم المتعاقد إشعاراً بإنجازها.

سادساً: أبرز مبادرات المملكة في دعم الاستثمار

1. المبادرة الوطنية لسلاسل الإمداد العالمية "جسري"

أطلق سمو ولي العهد المبادرة الوطنية لسلاسل الإمداد العالمية "مبادرة جسري" في تاريخ 27 ربيع الأول 1444هـ الموافق 23 أكتوبر 2022م، لدعم وموائمة أهداف سلسلة التوريد ومؤشرات الأداء الرئيسية لبرامج رؤية السعودية 2030 والاستراتيجيات الوطنية، وتهدف المبادرة إلى تطوير استراتيجية موحدة لاستقطاب سلاسل الإمداد الاستراتيجية إلى المملكة، وتعزيز موقع المملكة كمركز رئيس وطلقة وصل حيوية في سلاسل الإمداد العالمية وتحديداً في القطاعات الحيوية والواعدة في الاقتصاد السعودي، التي تملك المملكة فيها مميزات تنافسية واستراتيجية تؤهلها لأن تكون دولة حاضنة لمثل هذه الفرص، منها على سبيل المثال لا الحصر: مصادر الطاقة المتجددة، صناعة السيارات، المواد الكيميائية، والأجهزة الطبية. كما تهدف المبادرة إلى تعزيز جاذبية البيئة الاستثمارية للمملكة لجذب المستثمرين في سلاسل الإمداد، من خلال العمل على العديد من الخطوات مثل حصر وتطوير الفرص الاستثمارية.

2. مبادرة القدرة التنافسية لتكلفة البناء الوطنية

تسعى المبادرة إلى دراسة الوضع الحالي لتكلفة إنشاء المصانع الجديدة وإعداد توصيات لتعزيز تنافسية تكلفة بناء المنشآت الصناعية واقتراح معايير بناء المنشآت الصناعية (كود بناء للمنشآت الصناعية).

3. مبادرة تحسين الأنظمة والبيئة التشريعية في قطاع الصناعة

تسهم المبادرة في تحسين الأنظمة والبيئة التشريعية في وزارة الصناعة والثروة المعدنية ومنظومتها وحوكمة القطاع الصناعي من خلال تطوير واعتماد وثيقة حوكمة القطاع الصناعي، وحصر الأنظمة والقرارات والتشريعات المرتبطة بالقطاع الصناعي، وتحسين تجربة ورطة المستثمر في القطاع الصناعي لتوطين الصناعات المستهدفة في الاستراتيجية الوطنية للصناعة.

4. مبادرة تطوير آليات ومعايير وإجراءات الإعفاء الجمركي وتحسينها لقطاع الصناعة

تسهم المبادرة في تشجيع الصناعة المحلية من خلال تطوير آليات وضوابط وإجراءات الإعفاء الحالية وتحسينها وأتمتها ضمن منصة الخدمات الرقمية للقطاع الصناعي، لتشمل: خطابات التعديل للقرارات الصادرة للمصانع والتغذية الراجعة من قبل الهيئة العامة للجمارك لكافة تفاصيل طلبات المصانع التي صدر لها قرار إعفاء والتي تم تنفيذها من قبلهم، بالإضافة إلى تحديد المواد المصنعة محلياً وتقديم احصاءات ربع سنوية للمواد الخام والآلات وقطع الغيار التي تم إعفاؤها وكذلك إجمالي القيمة المالية للمساهمة في تشجيع الصناعة المحلية.

5. مبادرة تأسيس وتشغيل المركز الوطني للتصنيع والإنتاج المتقدم

تسهم المبادرة في تطوير شفافية السوق وتعزيز ثقة المستثمرين وصناع القرار فيه، من خلال إنشاء وتشغيل مركز وطني للمعلومات الصناعية، مبني على استراتيجية لدعم شفافية وتكامل النظام الصناعي وتعزيز الاستفادة المالية الذاتية وضمان الإبداع والكفاءة البشرية. بحيث يكون المركز ذو صفة اعتبارية وتنظيمية مما يسهم في جمع البيانات الصناعية من الجهات ذات العلاقة وتحليل جودتها وتصنيفها حسب المعايير العالمية، سعياً لبناء قاعدة بيانات للمنشآت والمنتجات الصناعية لعمل لوائح المعلومات والتقارير لقياس المؤشرات الصناعية والاقتصادية ودليل وطني للمنتجات.

6. مبادرة دعم متطلبات قطاع التعدين للبنية التحتية واللوائح التجارية

تسهم المبادرة في زيادة استثمارات القطاع الخاص في قطاع التعدين، من خلال الموازنة مع الجهات المعنية لتوفير البنية التحتية اللازمة للمشاريع، وزيادة جاذبية الاستثمار في مشاريع التعدين وسلاسل القيمة وذلك عن طريق تسهيل كافة الإجراءات اللوجستية للمستثمر بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، إضافة إلى تحسين الربط المحلي والإقليمي والدولي لشبكات التجارة والنقل عن طريق ربط المنصات التعدينية اللوجستية بشبكات السكك الحديدية الموجودة والجسر البري، وزيادة مستويات الكفاءة في قطاع التعدين السعودي، ودعم نمو سلسلة القيمة، وحماية المنتجين المحليين، ودعم التصدير لفتح أسواق جديدة.

7. مبادرة تعزيز الاستثمار في قطاع التعدين

تهدف المبادرة إلى تحسين جاذبية الاستثمار في قطاع التعدين وزيادة حجم الاستثمار التعديني، والربط التقني بين جميع الجهات التابعة لقطاع التعدين (وكالة الخدمات التعدينية، وكالة الرقابة التعدينية، وكالة التطوير التعديني، هيئة المساحة الجيولوجية السعودية، شركة خدمات التعدين، صندوق التعدين، صندوق الاستكشاف).

8. مبادرة تطوير منصة تعدين

تسعى المبادرة إلى تحقيق سرعة إنجاز وتقليل المدة المستغرقة لتقديم كافة خدمات الاستثمار التعديني، ورفع موثوقية المعلومات، بالإضافة إلى سهولة الإجراءات وتبسيطها وزيادة الشفافية وحماية حقوق المستثمر، حيث أن وفرة المعلومات وسهولة الوصول إليها سيؤدي إلى جذب المستثمرين وبالتالي نمو الاستثمارات في قطاع التعدين.

9. مبادرة صندوق دعم الاستكشاف

ستُعزز المبادرة زيادة حجم الانفاق والاستثمار على الاستكشاف، وتفعيل واستدامة تنامي الشركات الصغيرة والمتوسطة في أعمال الاستكشاف، وجذب الاستثمار المحلي والأجنبي لقطاع التعدين، إضافة إلى استدامة الانفاق على الاستكشاف، وزيادة مساهمة إنفاق القطاع الخاص في الاستكشاف، وتطوير منظومة الاستكشاف المحلية.

10. برنامج طموح

برنامج يستهدف المنشآت الصغيرة والمتوسطة متسارعة النمو ذات القيمة المضاعفة للاقتصاد الوطني، بهدف تعزيز نموها وتطوير قدراتها. حيث يعمل البرنامج على تعزيز وصول المنشآت إلى عدد من الخدمات في إطار موضوعات الخدمات التسعة التالية: الدخول إلى السوق، الاستفادة من المواهب، الحصول على خدمات المهنة، الاستفادة من التسهيلات والمعدات، الحصول على التمويل، تنمية المهارات القيادية، البحث والتطوير ودعم الابتكار، دعم التكنولوجيا وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التواصل الشبكي ومطابقة الأعمال، علاوة على تقديم برامج نمو عالمية مخصصة للمنشآت متسارعة النمو ويدعم المنشآت بما يدعم قدراتها بما يعزز من تحسنها ونمو مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.

11. تطبيق نوافذ منشآت

تطبيق إلكتروني يقدم خدمات الإرشاد والاستشارات، ويهدف إلى زيادة فرص نجاح المنشآت واستقرارها وتمكينها من التغلب على التحديات من خلال توفير مستشارين متخصصين ومرشدين من ذوي الخبرة في مجالات الأعمال. ويهدف إلى تقديم الدعم لرواد الأعمال في جميع أنحاء المملكة، وتقليل نسبة الفشل أو الخروج للمنشآت الصغيرة والمتوسطة عبر تقديم الاستشارات والحلول المناسبة، ويستهدف التطبيق تقديم خدماته الاستشارية لكل من رواد الأعمال والمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

12. خدمة جدير

هي خدمة إلكترونية مجانية تعمل على تأهيل وتمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة، من خلال تسهيل وصولها للفرص الشرائية القائمة لدى شركاء الخدمة في القطاع العام والشركات الكبرى في القطاع الخاص. وتسهم المبادرة في تعزيز دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في نمو الاقتصاد وتنوعه وفق رؤية 2030، ومساعدة المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالوصول إلى الحصة السوقية المقدمة من القطاعين العام والخاص.

13. مراكز دعم المنشآت

مراكز موحدة متكاملة تقدم حزمة من البرامج لتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة ورواد ورائدات الأعمال، ويشمل ذلك دعم الأعمال والاستشارات والعرض على المستثمر والتدريب وخدمات تطوير الأعمال والإرشاد وربط المنشآت الصغيرة والمتوسطة مع المنشآت الكبيرة في نفس المنطقة الاقتصادية. ويقدم المركز خدماته مجاناً لكل من أصحاب الأفكار، ورواد الأعمال والمبتكرين، والمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

14. خدمة حاسبة التكاليف

خدمة تتيح للمقبلين على بدء العمل التجاري معرفة أبرز الرسوم الحكومية اللازمة خلال فترة التأسيس والتشغيل، وتساعد رواد الأعمال على احتساب نقطة التعادل وتقدير جدوى المشروع بدقة أكبر، وتهدف الخدمة إلى تسهيل ممارسة الأعمال من خلال الوصول للمعلومات، ورفع الوعي بالتكاليف الأساسية لمنشأة تجارية، وتحسين فرص نجاح المشروع، والمساهمة في رفع المستوى المعرفي للمقبلين على العمل التجاري.



04

لمحة استثمارية عن المناطق
والقطاعات والمشاريع الواعدة
في المملكة
"القطاع الرياضي"

القسم الرابع: لمحة استثمارية عن المناطق والقطاعات والمشاريع الواعدة في المملكة



تسعى المملكة من خلال رؤية السعودية 2030 إلى تحقيق التنوع الاقتصادي وتنمية الاقتصاد المحلي، والتوجه نحو الاستثمار في القطاعات الاقتصادية الواعدة، من خلال إطلاق برامج واستراتيجيات تهدف إلى تمكين وتطوير هذه القطاعات. وعلى ذلك تظهر أهمية تسليط الضوء في هذا التقرير على قطاع واعد أو منطقة مختارة أو مشروع محدد، بحسب أبرز المستجدات الاقتصادية والاستثمارية. وفي هذا الربع سيتم تسليط الضوء على **القطاع الرياضي**.

أولاً: القطاع الرياضي ورؤية السعودية 2030:

تهدف رؤية السعودية 2030 إلى بناء مجتمع حيوي يتمتع بنمط حياة صحية وبيئة إيجابية وجاذبة، لذلك تضمنت برامج الرؤية على برنامج جودة الحياة الذي أطلق في عام 2018م، لتحسين جودة حياة الفرد والأسرة من خلال تهيئة البيئة اللازمة التي تُشجع الأفراد على المشاركة في العديد من الأنشطة ومنها، الأنشطة الرياضية.



برنامج جودة الحياة
QUALITY OF LIFE PROGRAM



رؤية
VISION
2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

ومن الأهداف الاستراتيجية ذات العلاقة بالقطاع الرياضي ما يلي:



تحقيق التميز في عدة رياضات على المستوى الإقليمي والعالمي



تعزيز ممارسة الأنشطة الرياضية في المجتمع



كما يستند عمل قطاع الرياضة ضمن برنامج جودة الحياة على ثلاثة ركائز رئيسية، وثلاثة ركائز مُمكنة، وهي:



تحفيز المشاركة

لرفع نسبة ممارسي الرياضة، وتشجيع المجتمع لحضور الفعاليات الرياضية، ورفع مستوى تمثيل الفرق السعودية عالمياً في المجالات الرياضية.



توفير الخيارات

لتمكين المرأة من ممارسة الرياضة، وتطوير برامج تدريب رياضية للمجتمع، وبرامج متخصصة، مثل: البارالمبية (المخصصة لذوي الاحتياجات الخاصة)



تطوير المرافق الرياضية

العامة والمخصصة لرياضي النخبة، وتعزيز كفاءة المنشآت الرياضية وتحسين بيئة الملاعب



التواصل الفعال

بين الجهات ذات العلاقة بالقطاع الرياضي لضمان سهولة تبادل المعلومات وتسهيل إصدار التراخيص



الاستدامة المالية

من خلال جذب استثمارات محلية وأجنبية في قطاع الرياضة



وضع الأنظمة والتشريعات

لضمان شمولية العمل على القطاع الرياضي وذلك من خلال تطوير استراتيجية شاملة للقطاع الرياضي وإعادة تنظيم الجهات الحكومية.

يعمل برنامج جودة الحياة على تمكين القطاع الرياضي من خلال:



تحفيز أفراد المجتمع على ممارسة التمارين الرياضية بمعدل يفوق 30 دقيقة في الأسبوع، وتطوير الرياضيين واستضافة الألعاب الأولمبية والمنافسات الرياضية العالمية والمشاركة فيها، وإبراز اسم المملكة كوجهة رياضية عالمية، بالإضافة إلى خلق فرص استثمارية في القطاع الرياضي والتي ستسهم في التنويع الاقتصادي.

يتم متابعة تحسن أداء هذه الأهداف من خلال مؤشرات الأداء الرئيسية للقطاع، منها:



المستهدف لعام 2030م

خط الأساس

1%

0.1% في عام 2017م

نسبة مساهمة القطاع الرياضي في الناتج المحلي الإجمالي

40%

31% في عام 2017م

نسبة الممارسين للأنشطة الرياضية والبدنية بشكل أسبوعي

50

7 في عام 2016م

عدد الرياضيين المشاركين في دورة الألعاب الأولمبية (باستثناء الفرض المحققة من دون منافسة)

ثانياً: استراتيجيات وأبرز مبادرات القطاع الرياضي في المملكة خلال الفترة 2020-2022م:

حظي القطاع الرياضي في المملكة باهتمام كبير يتضح من خلال رؤية السعودية 2030، والاستراتيجيات والمبادرات التي أطلقت؛ لزيادة نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة نسبة ممارسة الأنشطة البدنية في جميع أنحاء المملكة، بالإضافة إلى ترسيخ ثقافة الرياضة في المجتمع.



1. استراتيجية دعم الاتحادات الرياضية السعودية



وزارة الرياضة
Ministry of Sports

أطلقت وزارة الرياضة الاستراتيجية بميزانية تقدر بحوالي 3 مليار ريال ضمن برنامج جودة الحياة، والتي تهدف إلى تطوير القطاع الرياضي بشكل عام وتنظيم عمل الاتحادات الرياضية، حيث تحصل هذه الاتحادات على الدعم وفق عدة معايير، منها: المنافسة في البطولات الإقليمية والدولية، وتعزيز السياحة الرياضية وصناعة الفرص الاستثمارية المتنوعة.

2. استراتيجية دعم الأندية الرياضية



وزارة الرياضة
Ministry of Sports

تهدف إلى تحقيق استدامة الأندية الرياضية في المملكة مالياً وإدارياً، من خلال تطبيق نظام حوكمة فعال ووضع ضوابط لصرف المبالغ المحددة للرياضات المختلفة، وتفعيل التحول الرقمي بالأندية الرياضية وتطوير منشأتها، ودعم الحضور الجماهيري.



3. مبادرة الاتحاد السعودي للرياضة للجميع



تعمل المبادرة على تطوير الرياضات المجتمعية، وتطوير برامج رياضية وترفيهية شاملة ومستدامة؛ لزيادة نسبة ممارسة الأنشطة البدنية إلى 40% من سكان المملكة بحلول عام 2030م، حيث أطلقت عدة فعاليات من أهمها: ماراثون الرياض 2023م، وسباق العقبات جدة 2023م، وساند كلاش 2023م.





4. صندوق الفعاليات الاستثماري



تم إنشاء الصندوق بهدف تطوير بنية تحتية مستدامة وفقاً لأعلى المعايير العالمية لدعم أربعة قطاعات واعدة في المملكة، منها: **القطاع الرياضي**، وبناء شراكات استراتيجية لتعظيم الأثر في القطاعات المستهدفة، بالإضافة إلى زيادة فرص جذب الاستثمارات الأجنبية إلى المملكة.

5. برنامج تطوير رياضي النخبة



تم إنشاء البرنامج لإعداد كفاءات رياضية وطنية على المدى الطويل في **الألعاب الأولمبية والآسيوية**، بإتباع نمط حياة صحي وأسلوب مثالي، بالإضافة إلى تحقيق التميز في العديد من الرياضات على المستوى الدولي.



6. الوصول الشامل



يهدف المشروع الى خدمة شريحة ذوي الاحتياجات الخاصة، وتذليل كافة العقبات أمامهم لممارسة حياتهم الطبيعية، وممارسة أنشطتهم الرياضية من خلال تهيئة 15 موقع رياضي متواجد في أنحاء مناطق المملكة. كما تم إطلاق برنامج فخر لتأهيل الموهوبين من ذوي الاحتياجات الخاصة وتطوير قدراتهم الرياضية.



7. مبادرة التحول الرقمي

تهدف المبادرة إلى تحقيق التحول الرقمي في وزارة الرياضة، من خلال تطوير منصات إلكترونية وأتمتة الخدمات المقدمة للمستفيدين والعمليات الداخلية، حيث تم إطلاق عدة منصات من أهمها:



تعمل منصة نافس على إتاحة الفرص الاستثمارية للمستثمرين المحليين والأجانب في القطاع الخاص لتأسيس وتطوير أندية وأكاديميات وصالات رياضية خاصة، بالإضافة إلى إصدار التراخيص في عدد من المجالات الرياضية تشمل: الأندية والأكاديميات والمراكز والصالات الرياضية.



تهدف منصة الفعاليات الرياضية (شارك) إلى تطوير الأنشطة الرياضية وتشجيع الحركة الرياضية في المملكة، وتعمل على تنظيم الفعاليات الرياضية، مثل: البطولات والبرامج الرياضية المصممة حول احتياجات الجمهور.

الاتحادات والأندية التابعة لوزارة الرياضة:

يندرج تحت وزارة الرياضة أكثر من 30 هيئة و اتحاد رياضي ومنها ما يلي:

الاتحاد السعودي للكاراتيه



الاتحاد السعودي لكرة القدم



الاتحاد السعودي لكرة السلة



الاتحاد السعودي للفروسية



الاتحاد السعودي لكرة اليد



الاتحاد السعودي للمصارعة



الاتحاد السعودي للتنس



الاتحاد السعودي للرياضات



البحرية والغوص

الاتحاد السعودي للغولف



الاتحاد السعودي للمبارزة



ثالثاً: أهم الإنجازات في القطاع الرياضي في المملكة خلال الفترة 2020- فبراير 2023م:

فوز المملكة في استضافة كل من: كأس آسيا 2027، ودورة الألعاب العالمية للفنون القتالية 2023م، ودورة الألعاب الآسيوية للصالات المغلقة والفنون القتالية 2025م، بالإضافة إلى دورة الألعاب الآسيوية 2034م



أول دوري كرة قدم نسائي سعودي بمشاركة 16 فريق في عام 2021م



ارتفاع عدد الأندية الرياضية في جميع أنحاء المملكة إلى 170 نادي



ارتفاع عدد المؤسسات الرياضية إلى حوالي 97 اتحاد ولجنة ورابطة رياضية



إطلاق مشروع المسار الرياضي الذي يُعد أحد مشاريع الرياض الأربعة الكبرى



استحواذ مجموعة استثمارية بقيادة صندوق الاستثمارات العامة على نادي نيوكاسل يونايتد أشهر الأندية في كرة القدم



إطلاق برامج تدريب وتطوير المواهب الرياضية، مثل: أكاديمية مهد الرياضة، والابتعاث السعودي لتطوير مواهب كرة القدم



تأهل المنتخب السعودي إلى كأس العالم لعام 2022م للمرة السادسة في تاريخه



صفقة نادي النصر السعودي مع اللاعب العالمي كريستيانو رونالدو ستسهم في الترويج للمملكة في جوانب رياضية وسياحية واستثمارية

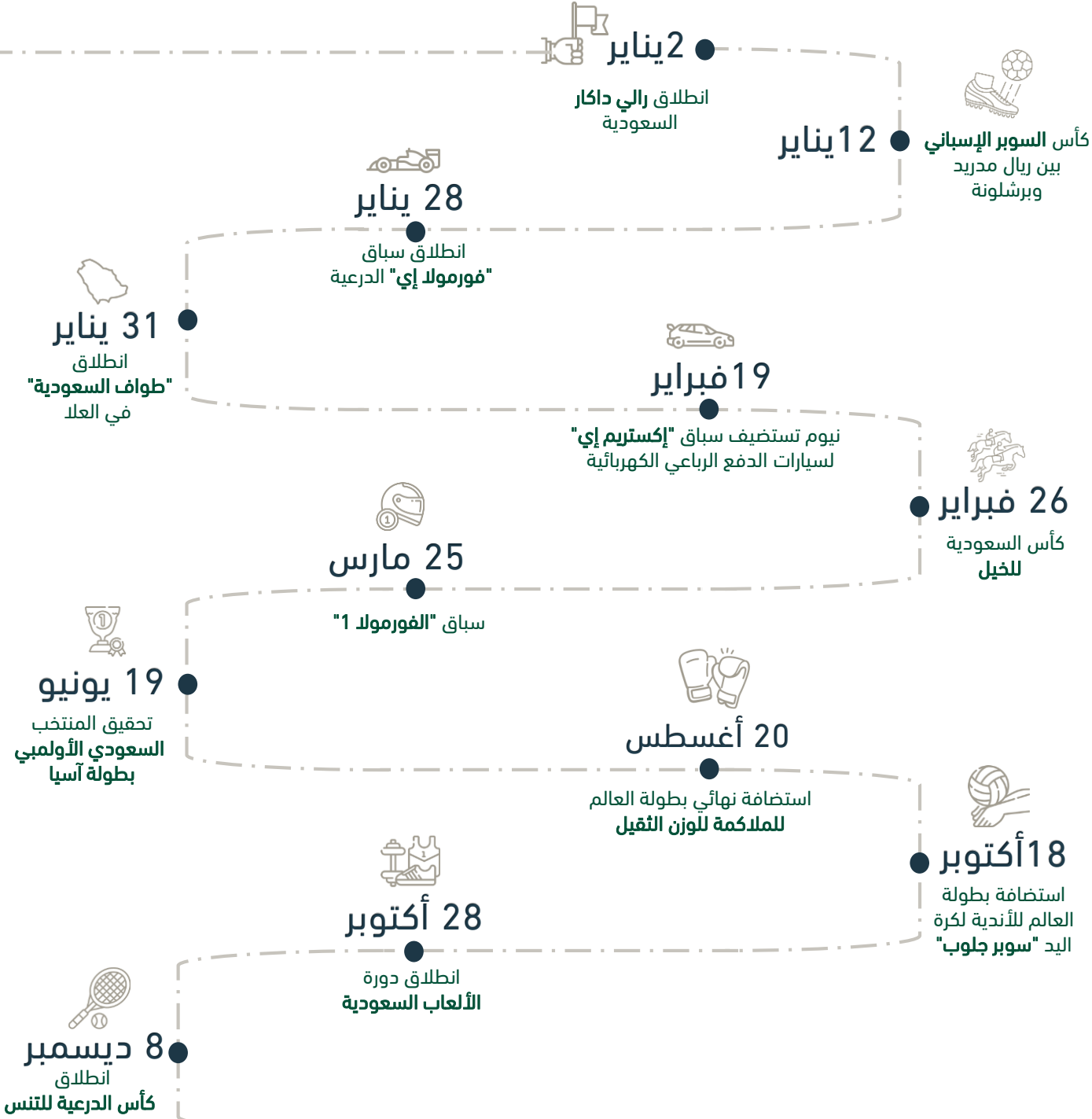


نادي الهلال السعودي يحقق المركز الثاني في كأس العالم للأندية لعام 2023م





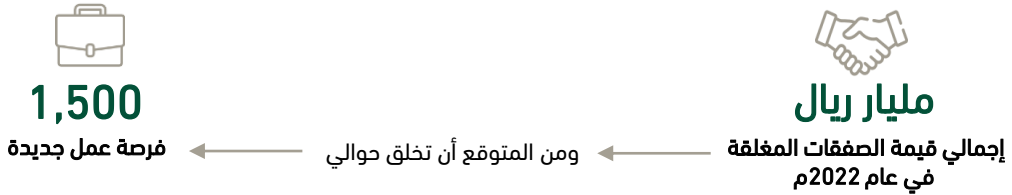
رابعاً : أبرز الفعاليات والمحافل الرياضية في المملكة خلال العام 2022م:



خامساً : الاستثمار في قطاع الرياضة في المملكة:

الصفقات الاستثمارية في قطاع الرياضة في عام 2022م

يُعد القطاع الرياضي أحد أهم القطاعات الاستثمارية المثمرة على مستوى العالم، وبالنظر إلى قيمة إجمالي الصفقات الاستثمارية المغلقة في قطاع الرياضة، الصادرة عن وزارة الاستثمار في عام 2022م:



التراخيص الاستثمارية في قطاع الرياضة في عام 2022م

بناءً على البيانات الاستثمارية الصادرة عن وزارة الاستثمار، بلغت عدد التراخيص الاستثمارية بقطاع الرياضة في عام 2022م نحو:



أنواع الفرص الاستثمارية في القطاع الرياضي في المملكة

المعدات والأدوات الرياضية



الأكاديميات الرياضية



الأندية الرياضية



المرافق الرياضية المغلقة



الطب والتأهيل الرياضي



التقنية الرياضية



إدارة الأحداث والفعاليات الرياضية



مجال إدارة المواهب



السياحة الرياضية



إخلاء المسؤولية

تنويه: تعد جميع المعلومات التي تتضمنها صفحات هذا التقرير معلومات عامة إرشادية فقط ولا تقدم الوزارة أي إقرارات أو ضمانات سواء بشكل صريح أو ضمني حول اكتمال أو دقة أو موثوقية أو ملاءمة أو توافر هذه البيانات أو المعلومات أو المواد ذات الصلة الواردة في التقرير لأي غرض كان ولا يجوز استخدامها لغرض آخر غير الاستخدام العام. ولا تتحمل الوزارة - بأي حال من الأحوال - تجاه أي جهة نتيجة لأي قرار أو تصرف أتخذ أو سوف يتم اتخاذه من قبل تلك الجهة بناءً على المحتوى الوارد في هذه الصفحات. وتؤكد الوزارة أنها غير مسؤولة سواء بشكل كامل أو جزئي عن أي ضرر مباشر أو غير مباشر، عرضي أو تباعي أو عقابي خاصاً كان أو عاماً، كما أنها غير مسؤولة عن أي فرصة ضائعة أو خسارة أو ضرر من أي نوع كان ينتج عن هذه الصفحات.

إن جميع النصوص والتحليل والشعارات المعروضة على هذه الصفحات تعد ملكاً لوزارة الاستثمار. وبناءً على ذلك لا يجوز نسخ أي من محتويات هذه الصفحة أو طباعتها أو تحميلها إلا لغرض الاستخدام الشخصي أو لاستخدامها داخل الشركة أو المنشأة. ولا يجوز إعادة استخدام أي جزء من هذه الصفحة أو محتواها أو تخزينها في موقع آخر أو إدراجه في أي نظام عام أو خاص لاسترجاع المعلومات الإلكترونية دون الحصول على موافقة خطية مسبقة من وزارة الاستثمار.



للاستفسارات

عبر البريد:
وزارة الاستثمار
وكالة الشؤون الاقتصادية ودراسات الاستثمار
ص.ب 3966 الرياض 12382
المملكة العربية السعودية

هاتف: +966115065777
البريد الإلكتروني: eais@misa.gov.sa

لمتابعة أحدث إصدارات وزارة الاستثمار من تقارير يرجى زيارة الموقع الإلكتروني
[استثمر في السعودية](#)
ولمزيد من الإحصاءات المتعلقة بالمؤشرات الاقتصادية والاستثمارية في المملكة، يرجى زيارة
الموقع الإلكتروني [استثمر في السعودية](#)